وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية ،تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: مالية و محاسبة

التخصص: مالية و بنوك

بعنوان:

أدوات تقليل المخاطر في البنوك

دراسة حالة إدارة مخاطر في البنك الوطني الجزائري BNA

من إعداد الطالبين:
-بورزيق عبد الله
- عتبي أيوب

تحت إشراف الأستاذ:
- الدكتور: رزين عكاشة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:.....

امام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/.....الدرجة العلمية / رئيسا
الدكتور/.....الدرجة العلمية / مشرفا
الدكتور/.....الدرجة العلمية / مناقشا
الدكتور/.....الدرجة العلمية / مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر و تقدير

..ولئن شكرتم لأزيدنكم..

لله الشكر أولا وآخرا.

بعد توفيق الله سبحانه وتعالى في إتمام هذا البحث أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة :قدوري هودة على كل ما قدمته من نصائح وتوجيهات ومساعدة على الرغم من مشاغلها والتزاماتها.

و نتقدم بخالص الشكر و الامتنان الى أعضاء لجنة المناقشة االمحترمين لقبولهم دعوتنا لمناقشة مذكرتنا المتواضعة.

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز ما أملك في الوجود ،إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها ،إلى التي دفعتني دوما إلى الأمام وكانت سراجا ينير دربي إليك "أمي" الغالية حفظك الله.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من كان حافزا للعلم والمثابرة إلى أبي الغالي حفظه الله الذي لم يبخل عليا بعطفه وحنانه ودعمه المادي والمعنوي.

إلى الأعمدة التي أظل ارتكز عليها للصمود إخي وأخواتي.

إلى أجمل ما أهدت لي في الحياة من الصديقات الوفيات ،اللاتي طالما لجأت إليهن في وقت الضيق والفرج وفي الصراء والضراء.

إلى من له معزة خاصة في قلبي وإلى من دعني في مشواري الدراسي من قريب أو بعيد . الى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

المقدمة العامة

I. تحديد الاشكالية ..... أ
II. فرضيات البحث ..... ب
III. تحديد اطار البحث ..... ب
IV. اسباب اختيار الموضوع ..... ب
V. اهمية البحث ..... ج
VI. اهداف البحث ..... ج
VII. المنهج و الادوات المستخدمة في البحث ..... ج
VIII. الدراسات السابقة في الموضوع ..... ج
IX. هيكل البحث ..... د

الفصل الاول: الاطار النظري للمخاطر و ادارتها في البنوك التقليدية

تمهيد **2**

المبحث الاول : ماهية المخاطر البنكية 3

المطلب الاول : مفهوم المخاطر البنكية 3

الفرع الاول : نشأة و تعريف المخاطر البنكية 3

الفرع الثاني : مصادر المخاطر البنكية 4

الفرع الثالث: انواع المخاطر البنكية 6

المطلب الثاني : ادارة المخاطر بالبنوك التقليدية 11

الفرع الاول : مراحل و اساليب ادارة المخاطر 11

الفرع الثاني : أدوار ادارة المخاطر 12

الفرع الثالث : العناصر الاساسية لإدارة المخاطر البنكية 13

الفرع الرابع : أهداف المخاطر البنكية و طرق قياس المخاطر 14

المطلب الثالث : الاساليب الوقائية لتجنب المخاطر البنكية 16

الفرع الاول : الضمانات 17

الفرع الثاني : استحداث ادوات مالية لتغطية المخاطر 19

المبحث الثاني : الاساليب المتبعة لإدارة اهم المخاطر البنكية 22

المطلب الاول : الاساليب المتبعة لإدارة اهم المخاطر البنكية 22

الفرع الاول : ادارة مخاطر السيولة 22

الفرع الثاني: ادارة مخاطر اسعار الفائدة و الصرف 24

الفرع الثالث : معالجة الديون المتعثرة او المشكوك في تحصيلها 25

المطلب الثاني : الرقابة على البنوك و ادارة مخاطر البنوك وفق اتفاقية بازل 27

المطلب الاول : الرقابة على البنوك 27

الفرع الاول : اهمية الرقابة على البنوك 27

الفرع الثاني : الرقابة بالتركيز على المخاطر 28

المطلب الثالث : ادارة المخاطر البنكية وفق اتفاقية بازل 34

الفرع الاول : اتفاقية بازل(1) 34

الفرع الثاني : اتفاقية بازل(2) 40

الفرع الثالث : اتفاقية بازل(3) 45

خلاصة الفصل **52**

الفصل الثاني: دراسة حالة ادارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري BNA

مقدمة 70

المبحث الاول : تقديم البنك الوطني الجزائري BNA 71

المطلب الاول :**نشأة** البنك الوطني الجزائري BNA 71

المطلب الثاني : وظائف و مهام البنك الوطني الجزائري 71

المطلب الثالث : التعريف بوكالة BNAسعيدة و هيكلها التنظيمي 72

اولا : لمحة حول البنك الوطني الجزائري 72

ثانيا : التعريف بوكالة BNAسعيدة 74

المبحث الثاني : طريقة و اداة اتخاذ قرار تمويل القرض 75

المطلب الاول : الاسس التي يعتمد عليها البنك الوطني الجزائري في دراسة ملفات طلب القرض... 75

المطلب الثاني :التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي 79

المطلب الثالث : تحليل النتائج 83

اولا : تحليل نتائج مؤشرات التوازن المالي 84

ثانيا : تحليل النسب المالية 85

ثالثا: القرار النهائي (قرار البنك) 86

الخلاصة الفصل **87**

الخاتمة العامة

I. الخلاصة العامة **89**

II. نتائج البحث **89**

III. نتائج اختبار فرضيات البحث **91**

IV. التوصيات **91**

V. آفاق البحث 92
قائمة المصادر المراجع 94
الملاحق 96

قائمة الجداول

الجدول رقم 1 : مقارنة ما بين خيار الشراء وخيار البيع 24

الجدول رقم 2 : أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسبة بازل 46

جدول رقم 3 : معاملات التحويل للالتزامات خارج الميزانية حسب مقررات بازل I 48

جدول رقم 4 :الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II 57

الجدول رقم 5 :متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III 61

الجدول رقم 6 :الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة للفترة (2013-2015) 77

الجدول رقم 7: حساب رأس المال العامل لمؤسسة 79

الجدول رقم 8:حساب الاحتياج في رأس المال العامل المؤسسة 79

الجدول رقم 9:حساب الخزينة المؤسسة 80

الجدول رقم10:حساب نسبة التمويل الدائم للمؤسسة 80

الجدول رقم 11:حساب نسبة قابلية السداد للمؤسسة 81

الجدول رقم 12:حساب نسبة الاستقلالية المالية لمؤسسة 81

الجدول رقم 13:حساب نسبة السيولة العامة لمؤسسة 81

الجدول رقم 14:حساب نسبة السيولة الفورية لمؤسسة 82

الجدول رقم15:حساب نسبة المردودية المالية لمؤسسة 82

الجدول رقم 16:حساب نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة 82

الجدول رقم 17:حساب نسبة دوران المخزون لمؤسسة 83

الجدول رقم 18:ملخص النسب المالية للسنوات الثلاث 2013، 2014 و 2015 83

قائمة الاشكال

شكل رقم1 : معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل II 53

الشكل 2: إطار عام لمعيار كفاية رأس المال من خلال إنضباط السوق 56

المقدمة العامة

I. تحديد الإشكالية :

تعد البنوك المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لدولة ما. فهي تعمل على جمع الأموال وتوظيفها على أحسن وجه من خلال إقراضها لطالبيها سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات حكومية وخاصة أو هيئات ومؤد ات دولية، أو استثمارها في الأسواق المالية المحلية والدولية.

لكن هذه الوظائف تعد بمثابة وظائف تقليدية بسيطة، فاليوم وما تشهده البنوك من تطورات عالمية من عولمة مصرفية وما أفرزته من اندماج و خوصصة للبنوك وكذلك ظهور البنوك الالكترونية والمشتقات المالية، أصبحت البنوك تعاني جملة من الضغوط والمنافسة فيما بينها وما زاد عن ذلك المنافسة القوية والشديدة من طرف البورصات.

لذا كان من الضروري عليها البحث عن تحدين الخدمات المصرفية و على مواكبة البنوك العالمية وذلك بتزويد البنوك بوسائل الإعلام الآلي و استعمال البطاقات الائتمانية و الموزعات الألية لتسهيل عمليات السحب والإيداع للعملاء حتى أيام العطل.

وفي سعي الإدارة البنكية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من مزاولة أنشطتها تتعرض لمخاطر ولكي تتجنبها أو تخفف من آثارها السلبية، وهذا للحفاظ على سلامة البنك و على المنظومة المصرفية ككل لأن وجود إشاعة فقط كفيلة بتحطيم أقوى البنوك، وهنا تبرز أهمية وجود إدارة للمخاطر خاصة بكل بنك تهتم بمراقبة وقياس المخاطر ووضع القوانين اللازمة والمناسبة والملائمة لكل نوع من المخاطر.

ثم إن نجاح أي إدارة المخاطر لدى أي يتلك يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة وعلى مدى استعداده للتعامل مع المستجدات العالمية.

* هذا الموضوع الذي يحضى في الوقت الراهن بأهمية بالغة سواء على مستوى الحكومات او المصارف، فإدارة المخاطر اليوم تعد أحد أهم أولويات المؤسسات المالية في المرحلة المقبلة، خاصة عندما نعترف بأن الأزمة الحالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، وأزاحت بالعديد من الشركات والبنوك وربما الدول عن مواقع اقتصادية احتلتها لفترات طويلة، إنما هي بالدرجة الأولى أزمة ناتجة عن سوء ادارة للمخاطر. وعند البحث في أهم أسباب الأزمة المالية العالمية، نجد أن هذه الأزمة جاءت على ايد الاقتصاد المالي وذلك نتيجة للممارسات غير السليمة التي قامت بها المؤسسات المالية والتي كانت نتيجة طبيعة لضعف الرقابة والتسيير .

*فالجزائر كغيرها تتطلع إلى تحديث وتقوية قطاعها المصرفي، وفي الوقت ذاته تسعى إلى تقليل احتمالات تعرضها للهزات المصرفية والصدمات الخارجية.

تختلف البنوك في منهجية عملها إلا أنها تقوم مثلها بمهام الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين. فرغم أن جوهر تجميع المدخرات والموارد يعد واحدا بين جميع البنوك دون فرق، إلا أن الخلاف هو كيفية توجيه أو توظيف هذه المدخرات والموارد. لكن المشكل المطروح لهذه الدراسة هو كيفية إدارة المخاطر في البنوك ، ومنه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالأتي:

كيف تتم إدارة المخاطر في البنوك التقليدية و ماهي ادوات تقليل المخاطر البنكية في الجزائر؟

ويتم تناول هذه الإشكالية الرئيسية من خلال بعض الأسئلة الفرعية التي تساهم في توضيح بعض جوانبها ومنها:

1. ما هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية ؟

2. كيف يمكن تجنب المخاطر البنكية نظريا وتطبيقيا؟

3، هل إدارة المخاطر هي حل لمواجهة المخاطر أم وسيلة لضمان استمرارية العمل المصرفي؟

5. هل تستخدم البنوك الجزائرية المقاييس العالمية في إدارتها للمخاطر؟

II. فرضيات البحث:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة فإننا ننطلق من الفرضيات التالية :

1- تكمن درجة الخطر في البنوك التقليدية في عدم توفر الضمانات اللازمة

2- تستخدم البنوك التقليدية(البنك الوطني الجزائري) وسائل حديثة لإدارة المخاطر خاصة الوسائل والتقنيات الحديثة كالمشتقات المالية بهدف تخفيف آثار المخاطر

3- ان ادارة المخاطر المصرفية تحتاج الى اليات وشروط و معايير تنظم العمليات المصرفية

III. تحديد إطار البحث:

يعالج موضوع الدراسة البحث في كيفية إدارة المخاطر البنكية لدى البنوك التقليدية من خلال التطرق لأنواع المخاطر والوسائل والأساليب الوقائية والعلاجية المختلفة ، وأيضا يدرس واقع البنوك الجزائرية وذلك بعرض للنظام المصرفي والقوانين المنظمة لعمل البنوك ووضع البنوك الجزائرية مع تحديات تطبيق مقررات بازل، ولتكون الدراسة ذات دلالة تم اختيار بنك من البنوك الجزائرية تمثل في بنك الوطني الجزائري.

IV. أسباب اختيار الموضوع:

• كون الموضوع يدخل ضمن إطار التخصص نقود وتمويل" ولأنه يتناول بالدراسة مشكل يمس أمن وسلامة البتك.

• ارتفاع عدد البنوك المقلدة محليا ودوليا أو التي تم إلغاء اعتمادها بسبب عدم تمكنها من مواجهة المخاطر التي أصابتها.

• كثرة الجدل على تفوق البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية في إدارة المخاطر البنكية. • المساهمة في تقديم حلول واقتراحات الإدارة المخاطر البنكية . معرفة وتحديد المخاطر البنكية

V. أهمية البحث:

يكتب الموضوع أهميته من خلال: تحليل مشكلة أساسية تتعلق بتحديد وضبط المخاطر البنكية وسبل معالجتها، والإسهام في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة التي تواجه البنوك عند ممارسة نشاطها وهي إدارة المخاطر التي تعتبر إجراء وقائي من الأزمات التي تمس المصارف، تقديم رؤية واقتراح الإدارة المخاطر البنكية في الجزائر وخاصة الجهاز المصرفي الجزائري يمر بمرحلة انتقالية ويسعى للانفتاح على المستوى الدولي.

VI. أهداف البحث:

ونهدف من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

- إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك التقليدية.
- مناقشة إدارة المخاطر في البنوك التقليدية.
- محاولة إسقاط الدراسة النظرية على بنك الوطني الجزائري.
- إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك كافة.

VII. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يناسب طبيعة موضوع الدراسة في جانبه النظري فهو يمكننا من جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها، والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية.

والمنهج المقارن في الدراسة التطبيقية من خلال إستخدام الأدوات والإجراءات المستعملة لجمع المعطيات من:

1. إجراء مقابلات مع المسؤولي بنك الوطني الجزائري.

2. التحليل الإحصائي وذلك بحساب مؤشرات الخطر ابتدءا من ميزانية 200X إلى ميزانية200X. للتعرف و استنتاج مقدرة البنك على مواجهة المخاطر والتخلص منها.

VIII. الدراسات السابقة في الموضوع:

لقد تمت معالجة مواضيع عديدة تهتم بالمخاطرة البنكية في دراسات وأبحاث سابقة والدراسات الأقرب لموضوع البحث هي:

1- أطروحة دكتوراه بعنوان "استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية دراسة تحليلية تطبيقية- جامعة قسنطينة، الطالب: بوداح عبد الجليل، 2006/2007 ، وأهم النتائج المتوصل اليها تتمثل في:

- اعتبار النشاط البنكي في مجمله مجالا خصبا للتطبيق وخاصة بالنسبة للأنظمة الخبيرة، لأن منح القروض يعاني نقصا معتبرا من حيث تدفق المعلومات الواجب توافرها بشكل مستمر وهو الأمر الذي قد يصعب من مهمة اتخاذ القرار.

- اتخاذ منح القروض ليست بقضية الينكي وحده من جانب تحديد الأدوات أو الآليات التي تساعد على تجنب المخاطر المباشرة وغير المباشرة الملازمة القرض، وإنما قد يحتاج الأمر فيها إلى معالجة الموضوع من منظور المحيط الخارجي ودور السياسة النقدية للبلد ومدى قدرتها على التأثير في قرارات البنك المرتبطة بمنح القرض،

2- مذكرة ماجستير بعنوان "النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل - دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري، جامعة بسكرة، للطالب: تومي إبراهيم، 2008 / 2007 . وأهم النتائج التي خرجت بها المذكرة تتمثل في:

- أدى قصور اتفاقية بازل الأولى في مواجهة بعض المخاطر التي شهدتها بعض الدول، إلى ظهور اتفاقية بازل الثانية التي تعتبر تحول جوهري في إدارة المخاطر من حيث المفهوم والأدوات.

- عمل بنك الجزائر على تكييف قواعد احترازية تتناسب مع المتطلبات الدولية التي أقرتها لجنة بازل الأولى، مراعيا في ذلك خصوصية العمل المصرفي المحلي

– تحترم البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية عموما، القواعد والنظم الإحترازية التي أقرها بنك الجزائر، إلا أنه في بعض الحالات قد يحصل عدم احترام للبعض منها، وفي حالات نادرة عدم احترام نسبة الملاءة

أما الإضافة التي تتميز بها هذه الدراسة هي إعطاء مفهوم أوسع للمخاطر البنكية التي لا تنحصر فقط في المخاطر الائتمانية. كذلك إيضاح أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية في إدارة المخاطر وتعزيز ذلك بدراسة حالة يتلك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري.

IX.هيكل البحث:

تضم هذه الدراسة مقدمة عامة و فصلين فصل نظري و فصل تطبيقي، وخاتمة عامة حيث تضمنت هذه الفصول:

الفصل الأول الذي جاء بعنوان: *****الإطار النظري للمخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية*****، وهذا من خلال التعرف على مفهوم المخاطر البنكية وإلى أنواع المخاطر المصاحبة للبنوك التقليدية وإلى أسباب ظهورها بالإضافة إلى إدارة البنوك لهذه المخاطر وكيفية قياسها ومؤشرات المخاطر المعمول بها في البنوك التقليدية.

وأما الفصل الثاني المعنون ب: *****دراسة حالة إدارة المخاطر في بنك الوطني الجزائري*****

تمهيد:

تتزايد العوائد بتزايد المخاطر، وتوجه البنوك جزءا مهما من مواردها في أنشطة أغلبها تدر عائد لكن ما يمكن قبوله من العوائد يجب موازنته بما يتحقق من مخاطر، ويبقى القرار دائما إلى جانب الحصول على أعلى مردود ممكن للمستوى المعين من المخاطر، والقبول بأدنى مخاطر ممكنة لنفس مستوى المردود.

إن البنوك لا تقبل المخاطر أيا كان نوعها. ولكنها تدير المخاطر وإدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك وتحديدها وتوصيفها بدقة، وأخذ الحيطة منها ورضع الضوابط والنظم الكفيلة بمواجهتها في حال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها.

فالبنوك التقليدية تشمل مختلف البنوك التجارية كونها تأخذ الحيز الأكبر في التعامل ولتسهيل عملية الدراسة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الاول : ماهية المخاطر البنكية

المبحث الثاني : الاساليب المتبعة لإدارة المخاطر البنكية

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف بإختلاف نشاطه الرئيسي وكذا في نفس النشاط، ومن المهم في هذا المبحث أن نتعرف على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر البنكية من تعاريف و عوامل التي كانت سببا في إنشائها وتنوعها وكذا أنواعها المختلفة، كما سوف يتم التطرق إلى أهم استخدامات موارد البنك | والتي تتمثل في القروض المصرفية والاستثمار في الأوراق المالية من خلال:

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

المطلب الثاني: الائتمان المصرفي

المطلب الثالث: استثمار البنوك في الاوراق المالية

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية:

تتعدد المخاطر البنكية بتعدد المصادر وهذا راجع لعوامل داخلية خاصة بالبنك و عوامل خارجية محيطة به.

الفرع الأول: نشأة و تعريف المخاطر البنكية.

I. النشأة:

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات, فقد كان هذا القطاع يخضعً للتنظيم القانوني الشديد, على تجميع الموارد و التسليف وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا , وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة و مستقرة, وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة , و الحد من مخاطرها, ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير و المنافسة[1]

أما أواخر السبعينات و الثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغير الجذري في هذا القطاع ،من و بين القوى الدافعة الرئيسية كان هناك ثلاثة عوامل زعزعت الاستقرار هي :

- **الدور المتضخم للأسواق المالية .**
- **التحرر من اللوائح و القواعد التنظيمية .**
- **ازدياد المنافسة .**

[1] كارين أ.هورشر: اساسيات ادارة المخاطر المالية, مكتبة الحرية لنشر و التوزيع , القاهرة , ص؛ 15

ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات و الخدمات المطروحة بواسطة البنوك, و نوعت عن أنشطتها معظم المؤسسات الائتمانية نشاطا بعيدا الأصلية, و ظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية و عقود المستقبليات, و مع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة و واجهت مخاطر جديدة, وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية التجارية كالمؤسسات التجارية , وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال, واشتدت المنافسةداخل الحصص السوقية القائمة .

و نتيجة لموجات التغيير سابقة الذكر و التي رغم سرعة تطورها إلا تطورت على نحو منتظم, فقد برزت إدارة المخاطر بقوة شديدة لتصبح واحدة من أهم الوظائف الإدارية ضمن المؤسسات المصرفية

II. **تعريف**:

المخاطرة RISK : فتنشأ عن حالة عدم التأكد Uncertainty المحيطة بإحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار.

ويمكن تعريفها كذلك بأنها: "احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير[1].

كما يحدد مفهوم الخطر في كونه يتفق مع حالة التأكد في أن كلا منهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة و عدم ثباتها، ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات المستقبل اعتمادا على الخبرة السابقة و الدراسات الإحصائية، وما إلى ذلك من معلومات تاريخية.

أما المخاطرة البنكية فهي: "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

ويمكن إعطاء تعريف أخر للمخاطر البنكية: "هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.

[1] المرجع السابق, ص؛ 18

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الخطر لصيق بالعمل المصرفي سواء رغب البنك أو لم يرغب وهذا التنوع مصادر الخطر.

الفرع الثاني:مصادر المخاطر.

فالمخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:

❖ المخاطر النظامية: ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها[1].

وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أبت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها.

❖ المخاطر غير النظامية: وهي مخاطر خاصة لإرتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجلب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبتك.

وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

1) التغيرات التنظيمية و الإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحدة

2) عدم استقرار العوامل الخارجية[2]: أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على إثر انهيار اتفاقية Breton Woods إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع أخر أضيفت للمخاطر البنكية

[1] كارين أ. هورشر، المرجع السابق, ص؛ 23

[2] د.خالد وهيب الراوي , ادارة المخاطر المالية, دار المسيرة لنشر و التوزيع , عمان, 2009 , ص؛19

3) المنافسة؛ فمع تزايد أثر العولمة المالية، و توصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- **الاتجاه الأول**: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.
- **الاتجاه الثاني**: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- **الاتجاه الثالث**: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

4) تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية[1]: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوات دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها.

5) التطورات التكنولوجية: حيث كانت عمليات التحويل الالكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

الفرع الثالث:أنواع المخاطر البنكية.

I. انواع المخاطر البنكية:

تعاني البنوك العديد من المخاطر لكن من أهمها ما يلي:

1. **المخاطر الإئتمائية(مخاطر القرض[2])**: وهي عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين معا عند موعد استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان.

[1] كارين أ. هورشر، المرجع السابق, ص؛ 28
[2] د.خالدوهيبالراوي , المرجعالسابق, ص؛25

وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:

أ. المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه: وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر الإختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدات هذا القطاع

ب. المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمريلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.

ت. المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.

ث. المخاطر المتصلة بأخطاء البنك[1]: كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته. نذكر على سبيل الأخطاء (عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتميلها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات والوثائق اللازمة، تخصيص نسبة كبيرة من القروض المتعامل واحد... الخ).

بالإضافة إلى صور المخاطر الائتمانية السابقة والتي حملت في معناها أن البنك والمقترض من نفس البلد فلو افترضنا أن المفترض من بلد مختلف عن بلد البنك فإن هذا الأخير يتعرض لمخاطر يمكن أن نطلق عليها خطر البلد والذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد القرض لعدم قدرته أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين[2]

[1] كارينأ. هورشر،المرجعالسابق, ص؛32
[2] د.خالدوهيبالراوي , المرجعالسابق, ص؛29

2. **مخاطر السيولة:** تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته أصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها. بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجل الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض المخاطر السيولة.

3. **المخاطر التشغيلية**[1]: وهي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية"

ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها:

أ. الاحتيال الداخلي: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه.

ب. الاحتيال الخارجي، وهي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون من طرف عملاء البنك.

ت. ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة.

ث. الأضرار في الموجودات المادية: وهذا بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى

ج. توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.

[1] د.وجديحامدحجازي،القروضالمصرفية،دارالتعليمالجامعيلنشروالتوزيع،الاسكندرية، 2014 ،ص؛20

ح. التنفيذ وإدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء، لعدم توفر العنصر البشري الكفء والمتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك.

4. **مخاطر أسعار الفائدة:** إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل فإن البنك يتعرض لإنخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض التجارية و ارتفاع تكلفتها المتوسطة، وتمس مخاطرة سعر الفائدة كل المتعاملين في المصارف سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمعرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها.

أما فيما يخص مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بالأوراق المالية فتعرف على أنها: "هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية. تتعرض الاستثمارات المخاطر سعر الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السيدات وسعر الفائدة، وتكون السندات الطويلة الأجل معرضة لهذه المخاطر أكثر من القصيرة الأجل تبعا لإحتمالات ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة في المستقبل. فإذا استخدم البنك إستراتيجية جريئة تستند إلى التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة، فإنه يتحمل مخاطر عدم صحة هذه التوقعات والتنبؤات وما ينتج عن ذلك من خسائر، أو إلى تحقيق أرباح عالية في حالة صحة توقعاته، أو أن يتبع إستراتيجية أقل جرأة وذلك بتنويع مدة استحقاق الأوراق المالية بحيث تكون موجوداته منها ذات مخاطر متكافئة أو متقابلة تقريبا بهدف تقليل مخاطر سعر الفائدة إلى الحد الأدنى.

5. **مخاطر عدم اليسر**[1]: تنشأ حالة عدم اليسر في البنوك عندما لا تستطيع تغطية خسائرها من رأسمالها المتمثل بحقوق الملكية.

إن كفاية رأس المال بالنسبة للبنك تعتبر من أهم الأمور التي تهتم بها السلطات الرقابية والتي تقام عادة بنسبة رأس المال حيث:

نسبة رأس المال = (حقوق الملكية/ مجموع الأصول) × 100%

[1] د.وجديحامدحجازي،المرجع السابق،ص؛ 27

ويظهر من ذلك بأن ارتفاع نسبة رأس المال دليل على وجود رأس مال كبير لتغطية الخسائر في قيمة الأصول مما يعني حماية اكبر للمودعين، ولكن الزيادة والنقصان في نسبة رأس المال له تأثير مباشر على الربحية أو نسبة العوائد المالكين.

لذا من الضروري الموازنة بين حماية أموال المودعين و الملاك وسيتم إيضاح ذلك رياضيا حيث[1]:

ROE: العائد على رأس المال.

ROA: العائد على الأصول.

Prof: الأرباح

Eqt: حقوق الملكية.

AST: الأصول.

يعرف العائد على رأس المال كما يلي:

$$\text{Prof / Eqt} \qquad 1$$

بإدخال (AST) في مقام المعادلة تصبح:

$$ROE = \frac{1}{Eqt/AST}(Prof/AST)$$

ويعرف العائد على الأصول بـ:

$$ROA = Prof/AST$$

ومنه:

$$ROE = \frac{ROA}{Eqt/AST} \text{ ROE = Prof / Eqt} \qquad 2$$

[1] د.وجديحامدحجازي،المرجع السابق،ص؛ 28

من خلال المعادلة نستنتج أن:

1. ارتفاع نسبة رأس المال بهدف حماية أموال المودعين تؤدي إلى انخفاض العائد للمالكين.

2. إن فرض نسبة أعلى لرأس المال على البنوك قد يتطلب أحد الأمور التالية:

- زيادة الأرباح المحتجزة أي تخفيض الأرباح الموزعة على المالكين.
- إصدار وبيع أسهم جديدة من قبل البنات لغرض تراكم رأس المال.
- اندماج البنوك الصغيرة بينوك أكبر منها تتمتع بنسبة عالية من رأس المال.

6. **مخاطر أسعار الصرف**[1]: وهو الخطر المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض.

تنتج مخاطرة العملة من التغيرات في أسعار الصرف بين عملة بتاك ما المحلية والعملات الأخرى، وتنشأ من سوء تطابق وربما تتسبب في تعرض البتك لخسائر نتيجة لحركات أسعار الصرف المعاكسة في فترة يكون له فيها مركز مفتوح داخل أو خارج الميزانية العمومية – فوري أو أجل– بعملة أجنبية واحدة.

ويحدث هذا الخطر كذلك بسبب السياسات أو الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية والتي من شأنها التأثير على القيم الحقيقية للقروض الممنوحة كإجراء تخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطرا نقديا بالنسبة للبنك، ويمكن أن تميز وضعية البنك إزاء المخاطرة والتي يمكن أن تكون وضعية قصيرة أو وضعية طويلة:

أ. وضعية قصيرة[2]: عندما تكون الأصول التي يملكها البنات بمعدلات ثابتة أقل من الخصوم بمعدلات ثابتة وفي هذه الحالة:

- **وضعية ملائمة: عند ارتفاع معدل الفائدة**
- **وضعية غير ملائمة: عند انخفاض معدل الفائدة.**

ب. وضعية طويلة: عندما تكون الأصول التي يملكها البنك بمعدلات ثابتة اكبر من الخصوم بمعدلات ثابتة وفي هذه الحالة

- **وضعية ملائمة عند انخفاض معدل الفائدة.**
- **وضعية غير ملائمة: عند ارتفاع معدل الفائدة.**

[1] د.وجديحامدحجازي،المرجع السابق،ص؛ 30

[2] كارينأ. هورشر : أساسياتادارةالمخاطرالمالية،تعريب: د. عطااللهواردخليل،د.محمدعبدالفتاحالعشماوي،مكتبةالحريةلنشروالتوزيع،القاهرة, 2008 ،ص؛35

7. **مخاطر التضخم:** هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة.

8. **المخاطر الإستراتيجية**[1]: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لإتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.

9. **مخاطر التسعير:** يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وأخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع الجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي[2].

بالإضافة إلى المخاطر البنكية السابقة يمكن إدراج بعض المخاطر الخاصة بالاستثمار في الأوراق المالية والتي تتمثل في:

1. **مخاطر السوق:** هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية ومن الأمثلة على مخاطر السوق ما حدث في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين، وفي مصر في الستينات والسبعينات، وفي الولايات المتحدة والعالم ككل عقب أحداث سبتمبر من عام 2001.

2. **مخاطر الإدارة:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة لإتخاذ قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار من شأنها أن تترك آثارا عكسية على القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها الشركة.

3. **مخاطر إعادة الاستثمار:** وهي مخاطر تنتج إذا استرد المستثمر أمواله المستثمرة ولم تتح له فرصة لإعادة استثمارها على نفس مستوى العوائد التي كانت مستمرة فيه ومن الأمثلة على ذلك السيدات القابلة للاستدعاء إذا تم استدعاؤها لأن أسعار الفائدة في السوق أقل من تلك التي تحملها السندات التي تم استدعاؤها.

[1] د.وجديحامدحجازي،المرجعالسابق،ص؛32
[2] كارينأ. هورشر، المرجع السابق،ص؛37

المطلب الثاني: إدارة المخاطر بالبنوك التقليدية

يتم التعامل مع المخاطر بما يشمل الجانب الوقائي وكذا الجانب العلاجي الذي يتناول مقابلة الآثار السلبية فيما لو تحققت تلك المخاطر، وتركز إدارات البنوك على إيجاد الوسائل التي من شأنها الحد من المخاطر، حيث يمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها: "الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية.

الفرع الأول: مراحل وأساليب إدارة المخاطر.

I. هناك أربع مراحل في إدارة المخاطر البنكية وهي[1]:

1- تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر، فمخاطر الإقراض قد لا تكون نتيجة سبب مباشر يتعلق بالمقترض وشروط القرض، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني أو في القطاع الذي ينتمي إليه المقترض، وتؤدي إلى تعطيل الإنتاج.

2- قياس درجة الخطر، ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين، وتقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين من الاقتصاد، وكذلك تقويم غرض قرض، و طبيعة مشروع سيمول.

3- تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها وهذا يتطلب موازنة بين المخاطر والمردود.

4- إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر وهذا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للموافقة والرقابة والمتابعة، مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاية ضمن السياسات العامة الموضوعة.

[1] عبداللهمور الدين،ادارةالمخاطرفيالبنوكالتجاريةعلىضوءمقرراتبازل،اطروحةدكتوراهفيالعلومالاقتصادية،تخصصاقتصاد،جامعةتلمسان، 2017/2016،ص؛ 19

II. وبعد التعرف على الخطر وتحديد مستواه يمكن استعمال واحد أو أكثر من الأساليب التالية للتعامل معه:

1- تجنب المخاطر ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة.

2- السيطرة عليها، ويتم ذلك من خلال بذل جهود من قبل الإدارة التقليل إحتمالات حدوث الخسارة كما يتضمن تحديد المخاطر حتى لو وقعت بعد ذلك.

3- تحويلها: ويعني ذلك نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلى جهة تقبل بنقل المخاطر إليها مثل: التأمين، كما في حالة تمويل الصادرات و التغطية المستقبلية فيما يتعلق بالعملات.

الفرع الثاني: أدوار إدارة المخاطر[1].

إن الهدف من إدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها هذه القدرة تخدم عدة وظائف هامة منها:

- تنفيذالإستراتيجية.
- تنمية المزايا التنافسية.
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
- المعاونة في اتخاذ القرار.
- المعاونة في اتخاذ قرارات التسعير.
- ورفع تقارير عن المخاطر والتحكم فيها.

1- **أداة لتنفيذ الإستراتيجية:** تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل والقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك وبدونها لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية ولن يكون بالإمكان أيضا السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة، وبدونها سوف يقتصر تنفيذ الإستراتيجية على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطرة للعائد الخاصة بالبنك.

2- الميزة التنافسية: العلم بالمخاطر هو مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء وهو الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري عبر العملاء ذوي المخاطر المتباينة .

[1] عبداللهمورالدين،المرجع السابق،ص؛23

3- المخاطرة والقدرة على الدفع: لكل مؤسسة بنكية القدرة على ضبط وتسوية الفرق بين المخاطرة ورأس المال خارج نطاق المتطلبات الدنيا، ورأس المال القائم على المخاطرة هو ذلك المستوى في رأس المال المشتق من تقييم الخسائر المحتملة ومقاييس المخاطرة.

4- إتخاذ القرار: إن تحمل المخاطرة عملية تنطوي على الإجتهاد وإصدار الأحكام، وليس من السهل أو البسيط قياس ورصد كل أبعاد المخاطرة، ورغم أن المخاطر يتم قياسها إلا أن القرار يجب أن يتخذ مع ذلك بشأن فرصة معاملة ما، وبالنظر لإرتباطها مع السياسات التجارية والمالية للبنك. فإن إدارة المخاطر ليس القصد منها أن تكون نموذجا لعملية اتخاذ القرار بالكامل بل المساعدة في هذه العملية[1].

5- مخاطر التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة الأخرى، ومن عميل لأخر أو عبر وحدات الأعمال، يضاف إلى ذلك أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها، لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذه تكاليف لا توجد لها پرادات مناظرة.

6- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: فمراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحمل المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر، ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر والتعقل في العادة ريحول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها.

7- إدارة المحافظ[2]: تعد تطور إدارة المحافظ فيما يتصل بالمعاملات المصرفية أحدث مجالات إدارة المخاطر ويميل عدد كبير من العوامل الجديدة إلى تغيير طبيعة وتأثير إدارة المخاطر، ومن أهم العوامل:

- مدى الاستعداد لجعل تأثيرات التنويع (المحفظة) أكثر وضوحا و أكثر خضوعا للمقاييس الكمية.
- الاعتقاد بأن هناك إمكانية كبيرة لتحسين مفاضلة المخاطرة
- العائد من خلال إدارة المحفظة المصرفية ككل بدلا من التركيز فقط على المعاملات المصرفية الفردية.
- بروز أدوات جديدة لإدارة المخاطر (المشتقات المالية).
- بروز أو ظهور سوق تداول القروض حيث يمكن للقروض أن تقدر وتعز وتدرج وتباع عبر سوق منظمة

[1] عبداللهمورالدين،المرجع السابق،ص؛ 26
[2] شعبانفرج،العملياتالمصرفيةوادارةالمخاطر،دروسفيالماليةوالبنوك،كليةالاقتصاد،جامعةالبويرة،2001،ص؛ 39

الفرع الثالث: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر.

يجب أن تشمل إدارة المخاطر لكل بنك على العناصر الرئيسية التالية:

1- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا[1]: تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف و استراتيجيات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك المرافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر. أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة وتحديد خطرة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة المجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

2- كفاية السياسات والحدود: يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي نشأ في البنات وذلك بإتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر، ولذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لإتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنك[2].

3- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: إن الرقابة الفعالة المخاطر البنك تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها.

4- كفاية أنظمة الضبط: إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك وبالأخص إدارة المخاطر، إن إنشاء والاستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك

[1] عبداللهمورالدين،ادارةالمخاطرفيالبنوكالتجاريةعلىضوءمقرراتبازل،اطروحةدكتوراهفيالعلومالاقتصادية،تخصصاقتضاد،جامعةتلمسان، 2017/2016،ص؛ 32

[2] نفس المرجع، ص؛33

تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك. في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل وهذا في الحقيقة يطلب تدخل من السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع.

الفرع الرابع : أهداف ادارة المخاطر و طرق قياس المخاطر

1 تتمثل أهداف إدارة المخاطر الى مايلي[1]:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين .
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستويات.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال

تحويلها إلى جهات خارجية.

- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدر الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.
- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضيهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.
- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

ومنه يمكن القول أن كل أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها.

[1] عبداللهمورالدين،المرجع السابق،ص؛ 36

2 طرق قياس المخاطر:

تختلف ربحية البنك باختلاف المخاطر التي يتعرض لها في مختلف عملياته التي يقوم بها و هذا يستوجب على البنك قياس المخاطر التي يتعرض لها لان كل أعمال البنوك تتحمل نسب مختلفة من المخاطر التي يقوم البنك بالتقليل منها ما أمكن بعد تحديد نسب المخاطر بالاستعانة بالعديد من المؤشرات لدى قياسها حيث يمكن قياسها بالقوانين التالية[1]:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الاستثمارات المالية قصيرة الاجل غير المضمونة من الدولة}}{\text{الودائع بكافة انواعها}}$$

$$= \frac{\text{الاستثمارات المالية قصيرة الاجل بغرض المتاجرة}}{\text{التوزيعات}}$$

$$\text{مخاطر سعر الفائدة} = \frac{\text{الاصول ذات التاثير باي تقلب في سعر الفائدة}}{\text{الخصوم ذات التأثير بأي تغير في سعر الفائدة}}$$

ثانيا : مخاطر الائتمان و مخاطر العمليات

يمكن حسابها بالقوانين التالية:

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{صافي خسائر القروض}}{\text{اجمالي القروض و الايجارات}}$$

$$= \frac{\text{احتياطات خسائر القروض}}{\text{القروض المتعثرة}}$$

$$\text{مخاطر العمليات} = \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{عدد المتعاملين}}$$

[1] عبداللهمور الدين،المرجعالسابق،ص؛38

$$= \frac{\text{المصاريف الشخصية غير المباشرة}}{\text{عدد المتعاملين}}$$

مخاطر اسعار الصرف

يمكن حسابها بالقوانين التالية[1] :

$$\text{مخاطر أسعار الصرف} = \frac{\text{عمالة كل في المفتوح المركز}}{\text{الرأسمالية القاعدة}}$$

المطلب الثالث: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر البنكية

لعل من مهام الصيرفي أساسا العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض، فحذر الصيرفي وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة المصرفية تلزمه على مواجهة الأخطار التي يقدر أنها يمكن أن تقع له.

بعض الأساليب والوسائل لمواجهة المخاطر بهدف التغلب عليها وتقليل اثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الائتماني بشأن منح تسهيلات ائتمانية معينة، ويمكن تناول ذلك كما يلي[2]:

1- توزيع الخطر أو نقله إلى أطراف أخرى وذلك باقتسام المخاطر مع الغير، خاصة في التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة، حيث يتم دعوة أكثر من بنك للاشتراك في منح هذه التسهيلات.

2- سلامة التطبيق للضوابط الخاصة بمنح كل نوع من أنواع التسهيلات الإئتمانية ومتابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه

3- التعامل مع عدة متعاملين وتمويل أنشطة وقطاعات مختلفة وهذا لتجنب ما قد يحصل إذا ما تم التركيز على تمويل متعاملين محدودين و على توزيع الفروض على أنشطة دون أخرى.

4- الاستفادة من خدمات الهيئات المتخصصة في تأمين وضمان عمليات الإئتمان المصرفي

[1] عبداللهمور الدين، المرجعالسابق،ص؛38

[2] شعبانفرج،العملياتالمصرفيةوادارةالمخاطر،دروسفيالماليةوالبنوك،كليةالاقتصاد،جامعةالبويرة،2001،ص؛41

5- تعزيز نظم الرقابة والمتابعة داخل البنك، بهدف منع وقوع الأخطاء واكتشافها في وقت مناسب ووضع الإجراءات الرقابية والعلاجية الملائمة.

6- تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي و القادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية

7- استخدام أساليب القياس المناسبة بهدف قياس المخاطر الإتمانية التي تصاحب القرارات الإئتمانية بأنواعها المختلفة.

8- العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية ومنحه للقروض في حدود إمكانياته المالية

بالإضافة إلى ما سبق فاليتك يأخذ الضمانات التي تلائم كل حالة ائتمانية وبالنسبة للمخاطر الأخرى فالبنك يلجأ إلى أساليب التغطية و التوريق للحد من المخاطر[1].

الفرع الأول: الضمانات.

إن تقديم القروض من طرف البنك لا بد أن تقابله ضمانات كافية لتعويض الأموال غير المسددة من قبل العميل، وبما أن للضمانات أهمية في منح القرض فهي عبارة عن وسيلة أمان يحبذها البنك ويشترط وجودها ولو صوريا كالضمان الشخصي

ومن أهم ما يجب مراعاته في الضمانات المقدمة[2]:

- أن تكون الضمانات مملوكة للعميل أو الضامن أو لكليهما ملكية تامة، وليست محل نزاع، مع استيفاء البنك لكافة المستندات المؤيدة لذلك.

- أن تكون الضمانات من نشاط العميل طالب القرض ومقبولة من جانب البنك ومتماشية مع السياسة الإئتمانية.

- أن تكون الضمانات كافية للوفاء بقيمة القرض وملحقاته من فوائد و عمولات ومصاريف.

- أن تكون الضمانات غير معرضة للتقلبات الشديدة في الأسعار.

[1] شعبانفرج،المرجع السابق،ص؛40

[2] د.وهيبالراوي،ادارةالمخاطرالمالية،دارالمسيرةلنشروالتوزيعوالطباعة،عمان، 2009 ،ص؛49

– وجود توازن فعال بين ما يصرح به من تسهيلات، وبين عائد الضمانات المقدمة .

– عدم التصريح بتسهيلات مقابل ضمانات بغرض المضاربة وبشكل يؤثر على قدرة البنك في استرداد أمواله.

أنواع الضمانات:

1– الضمانات الشخصية: والتي مفادها أن يتعيد شخص ما ذو سمعة أو ملامة مالية في شخص آخر، بتسديد مستحقاته المالية عند توقفه عن النفع لسبب أو لآخر. وتأخذ الضمانات الشخصية الأشكال التالية[1]:

أ– الكفالة: هي عقد يكفل بمقتضاه شخص بتنفيذ إلتزام بأن يتعهد للدائن بأن يوفي بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه، والكفالة قد تكون يسيطة حيث يتكفل ضامن واحد في القرض أو عذة متكافلين لضمان القرض.

ب– الضمان الاحتياطي: ويلتزم بموجبه الضامن يتوقع ورقة تجارية عادة بقيمة القرض تمثل تعهدا شخصيا بالوفاء بمبلغ القرض في حالة توقف المفترض عن السداد.

2– الضمانات العينية : أهم أنواعها[2]:

أ– قروض بضمان أوراق تجارية: إن الأوراق التجارية هي تلك الأوراق التي يستخدمها التجار فيما بينهم في معاملاتهم التجارية وتتضمن مبلغ مالي معين لأجل معين ويمكن نقل ملكيتها عن طريق التظهير ومن أهم أنواعها: تسهيلات بضمان ما يدعه من كمبيالات بدلا من خصمها وهذا إذا كان في غير حاجة لإستخدام حصيلة الكمبيالة بالكامل، ويتم قبول الكمبيالات بعد إجراء الدراسة الإئتمانية أخذا في الإعتبارمركز المسحوب عليه وقدرته على الوفاء، ويتم قبول الكمبيالات كرسم الضمان وفق حافظة توضح أن الكمبيالات مودعة كضمان وهو ما يعني أنها مرهونة رهنا حيازيا.

[1] د.وهيبالراوي،المرجع السابق،ص؛50
[2] نفس المرجع ، ص؛51

ب- قروض بضمان أسهم وسندات: تمنح هذه القروض بشرط أن تكون الأوراق المالية متداولة في سوق الأوراق المالية لأن ذلك يضمن وجود سوق جاهزة لبيعها عند الحاجة، وتعتمد جاذبية البنوك القبول الأوراق المالية كضمانات مصرفية على:

- درجة الإستقرار المالي للشركة المصدرة لها.
- وجود سوق منظم لتداولها،

- كما يجب أن تكون هذه الأوراق المالية مسجلة باسم مالكيها مع تحرير إقرار بالموافقة على قبول تصرف البنك في صكوك الأسهم المودعة لديه في حالة عدم السداد.

ج- منح قروض بضمان ودائع: تقدم البنوك لعملائها قروض بضمان ودائعهم أو ودائع الغير وقد تكون هذه التسهيلات الائتمانية بذات عملة الوديعة أو بعملة أخرى في حالة عدم الرغبة في تصفية الوديعة وخسارة الفوائد عليها خاصة إذا كانت الفائدة على الوديعة تفوق ما يدفعه المقترض على التسهيلات ويتحقق ذلك إذا كان مبلغ القرض يقل عن مبلغ الوديعة أو أجل استحقاقها أقرب.

د- منح قروض بضمان بضائع مرتهنة[1]: قد يمنح البنك قروض بضمان بضائع مستوردة عن طريق اعتماد مستندي فتح بالبنك أو بضائع مشتراة محليا ويتطلب قبولها كرهن على: نوعية البضاعة وقيمتها ومدى كفايتها لتغطية قيمة الائتمان الممنوح، ويجب أن يتأكد البنك من سهولة تصريفها وحركة دورانها وأن تكون من السلع المتداولة وقابلة للتخزين وثبات سعرها و غير قابلة للتلف ومؤمن عليها من جميع الأخطار وثبوت ملكيتها للعميل.

هـ- منح قروض بضمان رهن عقاري: تعد العقارات من أحسن الضمانات المقبولة لدى البنك لأنها تمتاز بثبات أسعارها وعدم تعرضها للتذبذب مع الملاحظة أن أسعار الأراضي في أغلب الأحيان تتزايد قيمتها بمرور الزمن.

حدود الضمانات: قد يواجه المصرفي مشاكل في تعامله مع الضمان مثل[2]:

[1] د.وهيبالراوي،المرجع السابق،ص؛53
[2] د.وهيبالراوي،المرجع السابق،ص؛54

– حصول أخطاء في تقييم الضمان (التقييم الزائد Surevaluation) مما يؤدي لعدم تغطية الضمان لقيمة القرض

– صعوبة التصرف في الضمان وذلك راجع في أغلب الأحيان لعدم التحكم في الإجراءات القانونية

– تناقص قيمة الضمان عبر الزمن كالتقادم التكنولوجي للعتاد المرهون أو تدهور حالة العقارات، مما ينقص في قيمته وقابليته لتغطية القرض.

ورغم هذه المشاكل يفضل المصرفي طلب هذه الضمانات عوضا عن اللجوء إلى القضاء والقانون في حالة عدم تسديد القروض الممنوحة.

الفرع الثاني: استحداث أدوات مالية التغطية المخاطر.

تعتبر التغطية من بين الأساليب التي تعطي لليتألف فرصة الحد من المخاطر التي يتعرض لها، وعلى وجه التحديد مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية والعملات التي يمتلكها أو التي يرغب في شرائها أو بيعها في المستقبل لذلك سوف يتم التركيز على عقود الخيار، عقود المبادلة والعقود المستقبلية.

أولا: عقود الخيار.

1– تعريف عقود الخيار (حقوق الإختيار)[1]: وهو اتفاق يعطي لطرف ما الحق في بيع أو شراء عدد من الأوراق المالية وربما العملات من طرف ثاني بسعر محدد متفق عليه مقدما على أن يتم التنفيذ في أي وقت خلال المدة التي تنقضي بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ الإنتهاء أو التنفيذ في التاريخ المحدد الإنتهاء العقد.

وهناك نوعين من حقوق الإختيار:

أ– خيار الشراء : وهو الذي يتضمن حق اختيار الشراء لعدد من الأوراق المالية مقابل علاوة أو مكافأة يدفعها المحرر العقده

ب–خيار البيع: وهو الذي يتضمن حق اختيار البيع لعدد من الأوراق المالية مقابل علاوة يدفعها لمحرر العقده

[1] كارينأ. هورشر : أساسياتادارةالمخاطرالمالية،تعريب: د. عطااللهواردخليل،د.محمدعبدالفتاحالعشماوي،مكتبةالحريةلنشروالتوزيع،القاهرة, 2008 ،ص؛56

من خلال التعريف يمكن أن نخلص إلى أن أركان عقد الخيار تتمثل في:

- مشتري العقد؛ هو الطرف الذي يتوج بشراء حق الخيار.
- محرر العقد: هو الطرف الذي يملك الأوراق المالية.
- سعر التنفيذ، وهو سعر الورقة وقت إبرام العقد.
- السعر السوقي: وهو سعر الورقة في تاريخ الاستحقاق.
- ثمن الخيار: وهو علاوة أو مبلغ متفق عليه يقوم مشتري حق الخيار بدفعه إلى محرر الحق نظير أن يكون المشتري الخيار الحق في تنفيذ أو عدم تنفيذ الإتفاق.

ويمكن إجراء مقارنة ما بين خيار الشراء وخيار البيع على النحو التالي[1]:

الجدول رقم 1 : مقارنة ما بين خيار الشراء وخيار البيع

أنواع العقد	محرر العقد (البائع)		مشتري العقد		نتيجة الخيار لمشتري العقد	
	الإلتزام	الحقوق	الحقوق	الالتزام	الخيار المربح	الخيار الخاسر
خيار الشراء	بيع الأصل محل التعاقد للمشتري وبسعر التنفيذ في موعد (أو قبل الإنتهاء من الصلاحية)	يستلم علاوة نمثل تكلفة الخيار من مشتري الخيار	دفع علاوة لمحرر العقد تمثل تكلفة شراء الخيار	ينفذ (أولا ينفذ) الخيار بالشراء للاصل محل التعاقد و سعر التنفيذ في موعد (أو قبل الإنتهاءمنالصلاحية)	سعر السوق > سعر التنفيذ تنفيذ العقد	سعر السوق < سعر التنفيذ لا ينفذ العقد

[1] محمودمحمدالداغر،الأسواقالمالية (مؤسسات،أوراق،بورصات)،دارالشروق،عمان، 2005،ص: 127،128

خيار البيع	شراء الأصل محل التعاقد من مالك الحق اذا قرر التنفيذ و سعر التنفيذ	يستلم علاوة تمثل تكلفة الخيار من مشتري الخيار	دفع علاوة لمحرر العقد تمثل تكلفة شراء الخيار	ينفذ (أولا ينفذ) الخيار بالبيع للاصل محل التعاقد و سعر التنفيذ	سعر السوق < سعر التنفيذ تنفيذ العقد	سعر السوق > سعر التنفيذ لا ينفذ العقد

المصدر: محمود محمد الداغر، الأسواق المالية (مؤسسات، أوراق، تزرصات)، دار الشروق، عمان، 2005، ص: 127،128

أما بالنسبة لموعد تنفيذ العقد المبرم فيأخذ شكلين: عند الإلزام بممارسة الحق في تاريخ معين فإن ذلك يتبع عقود الخيار الأوروبية، بينما إعطاء حق التنفيذ العقد الخيار خلال المدة المحصورة ما بين الإتفاقوحتيإنتهاء صلاحية العقد فإن ذلك يتبع عقود الخيار الأمريكية.

ثانيا : عقود المبادلة.

1- تعريف عقود المبادلة[1]: هو اتفاق بين طرفين أو أكثر التبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة الاحتة، وهو عقد ملزم للأطراف على خلاف عقد الاختيار، وعقود المبادلة تستخدم لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف أو تقلبات أسعار الفائدة أو كليهما معا.

وعلى الرغم من توسع عقود المبادلة لتشمل أنواع عديدة من الأصول إلا أنها غالبا ما تتركز في أدوات دين وتدعى بمبادلة أسعار الفائدة ومبادلة عملات.

فإذا كان عقد المبادلة على أساس سعر الفائدة فإنه يتم مبادلة سعر فائدة ثابت بأخر متغير على أساس LIBOR أما إذا تعلق عقد المبادلة بعملات فإنه يتم التبادل على أساس عملة متغيرة بعملة ثابتة.

[1] محمودمحمدالداغر،الأسواقالمالية (مؤسسات،أوراق،تزرصات)،دارالشروق،عمان، 2005،ص: 129،130

ثالثا: العقود المستقبلية.

يمكن تعريف العقد المستقبلي على أنه: "عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو استلام سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية، بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، وكما هو الحال في عقود الخيارات، بعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول، وتتمتع بسيولة عالية، ولذا يتم استخدامها في كل من أغراض المضاربة والتحوط، حيث يمكن للمستثمر بسهولة أن يبيع الع في أي وقت بالسعر السائد في السوق، رفي هذه الحالة سيلزم المشتري الجديد بمضمون العقد بطبيعة الحال.

وتعرف عقود العملة المستقبلية على أنها[1]: "هي عقود يتم تداولها لتسليم كميات معينة من العملات الأجنبية بتاريخ مستقبلي محدد، حيث يتم الاتفاق على سعر العملة الأجنبية بتاريخ العقد.

ويتضمن التعاقد في العقود المستقبلية على توفر شروط تتمثل في:

– وحدة التعامل: وهي الكمية والوحدة التي بموجبها يتم إبرام العقد.

– شروط التسليم؛ وتتضمن الأشهر التي يتم فيها التعامل على العقد والفترة الزمنية خلال الشهر الذي ينبغي أن يتم فيه التسليم والمواصفات الواجب توافرها بالسلعة موضوع التعامل من حيث النوعية والجودة ووسيلة التسليم التي يتم بموجبها تسليم الأصل.

– حدوث تقلبات الأسعار: تعمل أسواق العقود المستقبلية بنظام حدوث التقلبات السعرية، حيث تفرض حدا أدنى وحدا أقصى، وذلك حسب العقد محل التعاقد وذلك كل يوم، وفي اليوم الموالي يتم التعامل بأعلى سعر وصل إليه العقد في اليوم المعني. – نظام الهوامش؛ نظرا لما تترتب عليه التعاقدات من مخاطر عدم القدرة على الوفاء، يفرض هامش مبدئي يودعه أطراف العقد لدى بيت السمسرة الذي يتعاملون معه، ويكون في صورة نقدية، وفي صورة أدوات الخزانة أو سندات حكومية ...إلخ.

– التسوية السعرية اليومية: تتميز العقود المستقبلية بإجراء تسوية يومية لمراكز أطراف التعاقد مع كل تغير في سعر العقد الجديد، بل إن بيت التسوية نفسه يقوم بإحلال العقد بعقد جيد، وسعر العقد الجديد يتحدد على أساس التسوية والذي ينشر في صحف المال عن العقود المماثلة

[1] محمودمحمدالداغر،المرجع السابق ،ص: 132-133

المبحث الثاني: الأساليب المتبعة لإدارة أهم المخاطر البنكية.

سيتم التركيز على الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة إضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات، ومعالجة الديون المتعثرة.

الفرع الاول: إدارة مخاطر السيولة

بصفة عامة لا يمكن القول أن تسيير مخاطرة السيولة يتمثل في إيجاد موارد جديدة بتكلفة هامشية أقل من متوسط مردودية الاستخدامات وهناك تمييز قصير المدى (تسيير الخزينة) وتسيير طويل المدى.

1- التسيير القصير المدى (تسيير الخزينة): التسيير الشامل للأصول والخصوم عملية جديدة في البنوك، لذلك نجد ان هذه الاخيرة قامت دائما بالاهتمام بتسيير خزينتها, أي تسيير الاصول المملوكة من عملة محلية او عملات اجنبية مع احترام القوانين النقدية وقوانين الصرف

تسيير الخزينة البنكية الحديث غير من افاقه بسبب[1]:

- السوق الذي فيه او عليه خزينة البنوك تعمل بتطوير واسع, و عدد العمليات تتضاعف و تتزايد بشكل مساير لاقتصاد السوق

- تغيير الخزينة كعامل من عوامل تحقيق الربح داخل البنك.

- الارتباط المتبادل بين توازن الخزينة والتوازن المالي الإجمالي المعترف به، ويأخذ بعين الإعتبار في الحسابات الاقتصادية للمصرفي، هذا الارتباط المتبادل يمكن تحليله كما يلي:

ليكن بنك يريد أو يبحث عن تغطية ريحه، لفترة محددة من الزمن ويعرف مبلغ موارده المتاحة له، ولكن يجهل التطور المستقبلي لمعدل الفائدة، ميزانيته البسيطة تتمثل في المعادلة التالية:

$$D=L+C$$

D: الموارد المفترضة

C: القروض

[1] د.وهيبالراوي،ادارةالمخاطرالمالية،دارالمسيرةللنشروالتوزيعوالطباعة،عمان، 2009 ،ص؛65

L: السيولة النقدية

الاستخدامات والموارد المؤقتة يتم تجاهلها الشيء الذي لا يعتبر غير عقلاني إذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف أهمية قيمة مبالغهم داخل الميزانية البنكية.

الهيكلة العظمى للأصول بينL و C أي نفسها التي تغطي الربح والتي تتعلق بالتطور المرتقب لمعدلات الفائدة خلال هذه الفترة المحددة.

إذا توقع البنك ارتفاع من معدل الفائدة خلال هذه الفترة، سوف يرفع من C ويحدد ا رلكنها بذلك ترفع مخاطرة السيولة.

نفترض الآن أن البنك يقدر ثمر المردودية المنتظرة من ارتفاع في C كما يلي:

$$\Delta\Re = r\Delta C$$

إنr يمثل معدل الفائدة للرصيد، وبنفس الطريقة البنك يقدر نمو مخاطرة السيولة عبر تكلفة ولتكن ΔI، في المجموع ربح البنك ينتج عبر:

$$\Delta P = \Delta R - \Delta I$$

2- التسيير الطويل المدى[1]: يتم تسيير مخاطرة السيولة على المدى الطويل بتجديد السقف لمختلف أقسام هيكلة الاستحقاق، بطريقة تسمح بتجنب الأجل.

العامل الرئيسي لتسيير مخاطرة السيولة طويلة وقصيرة المدي، هو لجوء البنك إلى مختلف أسواق رؤوس الأموال، التي تساعد البنك بإجراء تعديلات سريعة، وبأقل تكلفة المستحقات على مستوى الخصوم والأصول، لكن تدخله في الأسواق يرتبط بمتغيرات كالحجم المردودية ونوعية المساهمة هذه العناصر التي يجب اعتبارها جوهرية، ولها أهمية واسعة.

للحصول على أعظم رح يجب أن نعدم مشتقة الربح بالنسبة للتعديلات في هيكلة الأصول.

$$X= L / C$$

[1] د.وهيبالراوي،المرجع السابق،ص؛ 67

$$dP / dX = dR / dX - \Delta I / dX = 0$$

$$dR / d X = \Delta I / d X$$

هذا يعني أن هيكلة أصول البنك تكون عظمي، عندما مردودية واحدة وحدة نقدية تفرض إضافية تكون تساوي إلى تكلفة السيولة الناجمة عن التعديلات في هيكلة الأصول.يجب أخذ بعين الاعتبار دالة المنفعة البنك ومدى تقديرها ومراعاتها لمخاطرة السيولةالبنك الحذر والذي لا يحب مخاطر السيولة، وتضيع الإستغلال يكون لديه نسبة X مرتفعة من بنك يحب المخاطرة والذي لديه نسبة أقل[1].

الفرع الثاني: إدارة مخاطر أسعار الفائدة والصرف.

أولا: إدارة فجوة حساسية الاستثمار[2]: وهي تعني مقارنة الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة مع الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة عبر فترات زمنية مختلفة، وهذا التقييم الأصول المولدة للعائد ويتم احتساب فجوة حساسية الفائدة باستخدام المعادلة التالية:

$$ISGAP = ISA - ISL$$

حيث :

ISGAP : فجوة حساسية الفائدة.

ISA : الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة.

ISL : الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة.

فإذا كان ناتج المعادلة موجب بمعنى أكبر من الصفر فهذا يعني أن البنك يمتلك أصول حساسة وهو ما يعد رضعا استثماريا مفضلا، لأن ذلك يعني أن الفوائد التي يحصل عليها البنك من استثماره لأصول (عوائد الأوراق المالية، الائتمان المصرفي)، يفوق الفوائد التي يقوم بسدادها عن التزاماته (الفوائد المدفوعة للعملاء وفوائد القروض التي اقترضها البنك) أي أن المحصلة تمثل ربحية، ما يطلق عليه الفجوة الموجبة لحساسية

[1] د.وهيبالراوي، المرجع السابق،ص؛69

[2] محمودمحمدالداغر،الأسواقالمالية (مؤسسات،أوراق،بورصات)،دارالشروق،عمان، 2005،ص: 140-141

الفائدة، أما إذا كان ناتج المعادلة سالب بمعنى أصغر من الصفر، فالبتك يمتلك خصوم حساسية، وهو رضع غير مفضل من وجهة النظر الاستثمارية وهو ما يطلق عليه بالفجوة السالبة[1].

ثانيا: إدارة مخاطر أسعار الصرف.

ينبغي تحديد حجم عمليات العملات الأجنبية بالبنك، بما في ذلك العمليات القياسية داخل وخارج الميزانية العمومية في الصرف الأجنبي، وعند تقييم تعرض بتأن ما المخاطرة العملة وكفاية تقنياته لإدارة المخاطرة يجب على المحلل أن يعي البيئة التنظيمية وظروف السوق في الدول ذات الصلة ولإمكانية وصول البنك إلى تلك الأسواق والوصول إلى أسواق العملة في الدول النامية غالبا ما يكون مقيدا، وقد تفتقر هذه الأسواق إلى السيولة، كما أن توافر أدوات تحوط كافية قد يكون محدودا وهذه العوامل يجب أن تعكسها سياسات البنك وعملياته إن المحدد الرئيسي لإدارة مخاطرة العملة هو السياسات التي تضع قيودا على التعرض لمخاطرة العملة والتي يجب أن يعاد تقييمها بصورة منتظمة لعكس التغيرات المحتملة في تقلب أسعار الصرف، ولكن المستحيل فعليا في بيئة المتاجرة الديناميكية الطبيعية أن يحتفظ بنك يعمل بنشاط في أسواق العملة بمراكز مغطاة بكل العملات وفي كل الأوقات[2]، حيث تتناوب المراكز القصيرة أو الطويلة بالعملات المختلفة أي عدد من الأرقات أثناء اليوم وفي أوقات معينة تحددها سياسة إدارة مخاطرة العملة يقوم البنك بتحديد مراكزها المفتوحة ويتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتغطية تعرضات المخاطرة الزائدة، ويكون ذلك عادة عن طريق الترتيب لإجراء مبادلات وتقضي إدارة المخاطر بالتنسية لينك يزاول عددا أكبر من المعاملات الفورية والأجلة كل يوم وضع إجراء رسمي لإحتساب المكاسب الخسائر غير المحققة يوميا على الأقل. وإجراء الإحتساب بمعدل تكرار أكبر من هذا مرغوب، مثل هذه الإحتسابات ينبغي أن تتضمن دفتر الصرف الأجنبي بأكمله، وهذا شرط مسبق للإدارة الفعالة ويزود إدارة البنك بتصورات مستقبلية لعمليات الصرف الأجنبي بالبنك والمخاطرة المرتبطة بها.

الفرع الثالث: معالجة الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها.

[1] د. وهيبالراوي،المرجعالسابق،ص؛72
[2] محمودمحمدالداغر،المرجع السابق،ص: 175-176

أولا: الأسباب المؤدية لتعثر القروض[1].

ومن الأسباب المؤدية إلى تراكم القروض المتعثرة بالبنوك زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها، والدين المشكوك في تحصيله هو الدين الذي يقدر فيه البنك، استنادا إلى المركز المالي للعميل، وقيمة الضمانات وإمكانية التسديد، أنه على قدر أو درجة من الخطورة لا يمكن معها تحصيله خلال فترة معقولة مع احتمال استهلاكه كله أو بعضه.

ومن الأسباب التي تساعد على نشأة وزيادة الديون المشكوك في تحصيلها نذكر:

1. أسباب متعلقة بالبنك : ونذكر منها ما يلي:

- ✓ قصور الدراسة الائتمانية المعتمدة في منح التسهيلات.
- ✓ اعتماد البنك عند اتخاذه لقرار منح التسهيلات على معيار الربحية أكثر من معيار المخاطرة.
- ✓ الخطأ في تقدير الضمانات.
- ✓ السماح للعميل من استعمال التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة.
- ✓ عدم مراجعة البنك شهريا على الأقل لحركة حساب العميل.
- ✓ فقدان أو قلة المتابعة الجدية للمشروع الممول، مع غياب بيانات دورية عن سير أوضاعه، فالبعض من مسؤولي الائتمان يعتقدون أمر مسؤولية البنك تنتهي عند منح التسهيلات وينتظرون حلول أجال الدين لمطالبة العميل بالسداد.

2. **أسباب متعلقة بالعميل: ونذكر أهمها:**

- الخلل في إعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول.
- عدم تقديم البيانات أو المعلومات الصحيحة عند طلب التمويل أو أثنائه.
- استخدام القروض قصيرة الأجل في تمويل مشاريع استثمارات ذات عائد طويل الأجل.
- التكوين الشخصي للعميل وأخلاقه ووضعه الاجتماعي ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في مواعيدها المحددة.

3. **أسباب خارجية أدت إلى نشوء وتراكم الديون المشكوك في تحصيلها وتتمثل في:**

- ✓ الحوادث المفاجئة الغير متوقعة كالحرائق والزلازل.

[1] د.وجديحامدحجازي،القروضالمصرفية،دارالتعليمالجامعيلنشروالتوزيع،الاسكندرية، 2014 ،ص؛70

- ✓ انتشار بعض الظواهر الانكماشية في الأسواق مما قد يؤدي إلى اتساع رقعة البيع بالأجل وبالتالي عدم قدرة العميل على أداء التزامات السداد في المواعيد المحددة لذلان.
- ✓ تدخل الدولة المفاجي وبشكل قد يؤثر على أعمال العميل ونشاطه ويحد من إيرادته المتوقعة، كرفع الدعم المقرر للسلعة أو زيادة الضرائب...الخ.

ثانيا: كيفية التعامل مع الديون المتعثرة.

ويتم التعامل مع الديون المتعثرة بالاختيار بين بديلين أساسيين وهما[1]:

1- تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه حتى يتمكن من السداد .

2- تصفية نشاط العميل وبيع موجوداته.

ويتم الاختيار بين البديلين في ظل الاعتبارات الآتية:

- مدى احتفاظ المشروع بمعدل مناسب من النشاط ومن التوظيف والتشغيل للمعدات والألات.

- مدى قدرة المشروع على تحقيق تدفقات نقدية داخلة و موارد مالية تكفي لسد التزاماته بصورة أفضل من تصفية النشاط

- مدى إمكانية تدبير موارد إضافية للمشروع وتكون هذه الموارد الجديدة بمنأى عن الحجوزات والمطالبات الأخرى الخاصة بالانتين غير المغطاة قروضهم بضمانات محددة.

- مدى قدرة المشروع على تسوية أو توفيق أوضاعه مع المتعاملين معه سواء من موردين أو دائنين وإقناعهم بالاستمرار مع المشروع لتجاوز الأزمة التي يمر بها. وسنتناول فيما يلي البديلين المذكورين

البديل الأول تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه: وهذا البديل يتضمن ثلاث مراحل في مشوار العلاج ويكون محور عملية التعويم (الإنقاذ)، ثم الانتشال من التعثر، ثم مرحلة الانتعاش.

[1] د.وجديحامدحجازي،المرجع السابق،ص؛72

أ. **مرحلة التعويم:** وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل حيث يقوم البنك بإعطاء فرصة للعميل عن طريق منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده، وقد يمتد التسيير إلى أكثر من ذلك كان يتم الاتفاق على إعادة جدولة المديونية، كما يمكن في هذه المرحلة النظر في التنازل عن جزء من الفوائد وذلك بما يتناسب مع ظروف العميل و إمكانيته في السداد.

ب. **مرحلة انتشال العميل** : وفي هذه المرحلة يقوم البنك بإتخاذ إجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل وتوجيهه وفقا لخطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل ويكون هدفها موازنة التدفقات النقدية للمنشأة المقترضة بحيث تغطي إيراداتها نفقاتها وتحقيق فائض مناسب.

ج. **مرحلة إنعاش العميل:** حيث بموجبها يتم تحويل العميل كونه عميل متعثر إلى عميل غير متعثر يعمل بكامل طاقته وذلك بمنحه قروضا جديدة بشروط ميسرة لتمكينه من تسيير نشاطها

البديل الثاني – تصفية نشاط العميل[1]: وهذا البديل لا تلجأ إليه البنوك إلا كحل أخير وبعد بذل كل السبلالأخرى وبعد تأكد البناء من الأتي:

– أنه لا سبيل إلى معالجة أو إصلاح أو التغلب على المشاكل والمعوقات التي يمر بها العميل حيث يثبت للبنك أنها مشاكل دائمة وليست عارضة.

– أن النشاط الذي يمارسه العميل وصل إلى مرحلة الانحدار وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط وأن العميل لا يتوافر لديه القدرة والرغبة في الاستمرار.

وتتم التصفية جبرا عن طريق الإجراءات القانونية أو تتم بالأسلوب الودي من خلال الاتفاق مع العميل.

المطلب الاول: الرقابة على البنوك و ادارة مخاطر البنوكوفق اتفاقية بازل

الفرع الاول: اهمية الرقابة على البنوك

[1] د.وجديحامدحجازي،المرجع السابق،ص؛75

نظرا للأهمية التي تمت الإشارة إليها سابقا تخضع البنوك الرقابة كبيرة بخلاف غيرها من أي نشاط الاقتصادي، وذلك للأسباب التالية[1]:

1. تحتل البنوك مركزا مهما في نظام الدفع الذي يستخدمه كل من الأفراد والحكومة والفعاليات القضائية الأخرى.
2. تقبل البنوك الودائع التي تشكل جزء من ثروة المجتمعات المالية.
3. تلعب البنوك دورا مهما في التوزيع الأمثل للموارد المالية وذلك بالقيام بدور الوسيط بين المودعين الذين لديهم فائض في الأموال وبين المفترضين الذين هم بحاجة إلى الأموال.

ونظرا لما ينطوي على ذلك من مخاطر فإنه يمكن القول إن المبرر الأساسي للرقابة على البنوك هو الحد من مخاطر البنوك – التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع – وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي

الفرع الثاني : الرقابة بالتركيز على المخاطر

تقوم البنوك بدور الوسيط ما بين المقرض والمفترض أي أن العمل الأساسي لأي بنك هو القيام بمنح تسهيلات إلى المقترضين من أجل تحقيق عائد يعود بالنفع على المستثمرين على شكل إيرادات إن مفهوم المخاطر العاند هر الأكثر وضوحا في عملية التسهيلات الائتمانية – أي أن البنوك تحصل على تعريض نتيجة للمخاطر التي قد تنشأ عن منح التسهيلات للعميل – وبالتالي فإنه كلما زادت المخاطر كلما زادت العوائد.

وعليه عند دراسة الوضع المالي للبتك لا بد من التركيز وبشكل كبير على استراتيجية البنك في اتخاذ المخاطر وبالتالي تحقيق الأرباح وهذا ما أخذ يعرف بالرقابة والتركيز على المخاطر – Risk

[1] شعبانفرج،العملياتالمصرفيةوادارةالمخاطر،دروسفيالماليةوالبنوك،كليةالاقتصاد،جامعةالبويرة،2001،ص؛112

FocusedApproach الذي سيكون موضوع هذا القسم إن الرقابة بالتركيز على المخاطر تختلف عن الرقابة التقليدية للبنوك التي كانت تتمثل في تفتيش وتحليل كافة نشاطات البنك للتأكد من سلامة إجراءات البنك. ولكن نتيجة لتغير طبيعية أعمال البنوك وتعدد أنواع المخاطر التي نشأت حديثا بفضل الابتكارات المالية والعولمة وكذلك التقدم التكنولوجي أصبح التوجه في الرقابة على البنوك يتمثل في التركيز على المخاطر التي لدى البنك ومعرفة اتجاه التي تسير إليه وبالتالي محاولة الرقابة على هذه المخاطر وليس تفتيش البنوك على أساس البيانات التاريخية. بمعنى أن دور السلطات الرقابية سيكون دور استباقي Proactive وليس دراسة النشاط المصرفي بعد حدوثه Reactive.

1. مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر[1]:

إن مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر يتمثل في الفهم الصحيح لخصائص البنك المعني وتعريف وتلخيص المخاطر الرئيسة لدي هذا البنك وبالتالي إعداد استراتيجية رقابية للتعامل مع هذه المخاطر أن نظام الرقابة الداخلي القتال هو أحد الركائز المهمة في إدارة البنك والأساسي في سلامة ومتانة البنوك. كذلك فإن أنظمة الرقابة الداخلية تكفل تحقيق أهداف البنك، تحقيق أهداف الربحية طويلة الأجل وكذلك المحافظة على دقة وحجم التقارير المالية كذلك فإن نظام الرقابة الداخلي الفعال يتضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة وكذلك السياسات، الخطط، التعليمات الداخلية وكذلك الإجراءات وبالتالي التقليل من مخاطر السمعية لدى البنك

أ. فهم البنك (Understanding the Institution)

تعتبر هذه الخطوة الأولى في مدخل الرقابة والتركيز على المخاطر وهي أساسية من أجل وضع برنامج رقابي يتناسب مع الصفات التي يتصف بها بنك ما من خلال مراجعة بعض المعلومات المحددة فإن المفتش يستطيع الحصول على فهم للمخاطر التي تواجه البنك وكذلك الظروف المحيطة. ويمكن الحصول على هذه المعلومات أما من التقارير المتوفرة في البنك المركزي أو الجهة الرقابية وكذلك من خلال أنظمة المعلومات، النقاشات مع إدارة البنك، والمصادر العامة

ب- مصادر المعلومات (Sources of Information)

[1] كارينأ. هورشر : أساسياتادارةالمخاطرالمالية،تعريب: د. عطااللهواردخليل،د.محمدعبدالفتاحالعشماوي،مكتبةالحريةلنشروالتوزيع،القاهرة, 2008 ،ص؛ 121

يمكن للمفتش أن يحصل على معلومات عن البنك الذي ينوى تفتيشه من خلال المصادر التالية:

التقارير الإحصائية (*Site Reports* –Off)

يتوفر في العادة لدى السلطات الرقابية كثيرا من البيانات الإحصائية عن البنوك مثل الميزانيات الدورية، تقارير التفتيش السابقة، حيث تسهم مثل هذه البيانات في إثراء معرفة المفتش بالمخاطر التي تحيط بالبنك الذي ينوى تفتيشه وبالتالي مساعدة المفتش في رسم أو وضع خطة التفتيش لهذا البنك.

أنظمة المعلومات الإدارية (Management Information Systems)

من المصادر المهمة لمعرفة وضع البنك ومخاطره في التقارير الداخلية لدى البنك. والتي تتضمن عدة معلومات عن مخاطر الإقراض، تصنيف القروض، معلومات عن القروض المتعثرة وعن تلك غير العاملة كذلك تتضمن هذه التقارير عادة معلومات عن وضع سيولة البنك، والربحية وغيرها.

النقاش مع ادارة البنك[1] (*Discussion with Management*)

تعتبر هذه الوسيلة من افضل الطرق في الحصول على معلومات عن مخاطر البنك في البنوك الكبيرة يكون هناك عادة ما يسمي ضابط الارتباط بين السلطات الرقابية والبنك، وهر يكون عادة على اتصال مع إدارة البنك ولديه معلومات وفيرة عن نشاطات البنك ومخاطرها

كما أنه يمكن الحصول على معلومات حديثة عن منتجات جديدة، نشاطات الدمج وقضايا التنافسية من هذا المصدر. ومن أجل مساعدة الإدارة في تقييم ومعرفة مخاطر البنك، فإن لدى العديد من البنوك وحدات منفصلة لإدارة المخاطر والتي يمكن أن تشمل التدقيق الداخلي،مراجعة القروض، الالتزام بالأنظمة والقوانين.. الخ. من المعروف أنه يجب أن يكون هناك فصل في الوظائف بين الأشخاص الذين يقومون بإدارة المخاطر والأشخاص الذين يقومون بأخذ المخاطر في البنك

المصادر العامة (Public Sources):

[1] كارينأ. هورشر : المرجع السابق،ص؛ 123

وتمثل هذه المصادر المعلومات المتوفرة لدى هيئة الرقابة على الأسواق المالية، الصحف والمجلات، وشركات الجدارة الائتمانية. إذ أن هذه المصادر يكون لديها معلومات عن الأوضاع المالية للبنوك تمكن المفتش من الحصول على بعض المعلومات ذات العلاقة

2. تقييم المخاطر[1]:

يجب أن يظهر تقييم المخاطر مواطن القوة والضعف لدى البنك وبالتالي تزويد المفتش بالأرضية اللازمة التي يبني عليها قرار تفتيش البنك. ويجب أن تكون عملية التقييم شاملة لكافة المخاطر التي تواجه مثل مخاطر الإقراض، السرق، السيولة، العمليات القانونية ومخاطر السمعة

إن كل عملية أو نشاط يقوم به البنك ينطوي عليه مخاطر وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر. عندما تواجه أي مؤسسة مخاطر فإن لديها عدة خيارات | للتعامل مع هذه المخاطر منها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر، او قبل هذه المخاطر. وتاليا شرحا موجزا عن هذه الخيارات الثلاثة

أ- تجنب المخاطر (Avoidance of Risk)

في هذه الحالة يمكن للبنك أن يتجنب القيام بنشاط أو معسلية معينة إذا ارتاى أن الفائدة المرجوة من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط

ب- تحويل المخاطر (Transfer of Risk)

ويمكن تحويل المخاطر إلى طرف أخر ولكن بثمن، مثل شراء بوليصة تأمين، الحصول على ضمانات، التحوط، والكفالات الحكومية

ج- قبول المخاطر (Acceptance of Risk)

[1]•كارينأ. هورشر، المرجع السابق،ص؛ 125

يمكن لإدارة البنك أن تقبل المخاطر على اعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الفتنة المرجوة من هذه النشاطات تفرق التكلفة الناجمة عن القيام بها. ولكن بغض النظر عن الخيار الذي تم اتخاذه، فإن المؤسسات المالية يجب أن يكون لديها أنظمة رقابة كافية، رقابة مجلس الإدارة، وجود سياست وتقارير، وإجراءات تقلل من أثر الخسائر عن البنك.

في حال قبول إدارة البنك لاتخاذ المخاطر، على المفتش أن يقوم بتقييم هذه المخاطر، و عليه يمكن تقييم المخاطر إلى أربعة أجزاء هي[1]:

1. مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها البنك، موقع ونوعية المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، وقاعدة المودعين والمقترضين والظروف الاقتصادية المحلية
2. دراسة السياسات والإجراءات والمهارات الإدارية للتأكد من إدارة المخاطر، أي التأكد من أن لدى البنك الأشخاص المؤهلين، أنظمة ضبط قوية، مجلس إدارة مستقل، وأنظمة معلومات مرضية وقوية
3. مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من أجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذلك التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك
4. التأكد من أن إدارة البنك تلتزم بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر أخذا بالاعتبار حجم ودرجة تعقيدات نشاطات البنك.

يجب الاهتمام بمدى صدقية أنظمة إدارة المخاطر الداخلية، وكذلك أنظمة المعلومات والمخاطر المرتبطة في كل نوع من الأنشطة التي يمارسها البنك

أنظمة إدارة المخاطر الداخلية مثل التدقيق الداخلي، مراجعة القروض، مراجعة مخاطر السوق والالتزام بالقوانين والأنظمة هي عوامل رئيسة في تقييم البنك المخاطرة ويجب التاكد من مدة نجاعتها، وهذا بدوره يحدد مدى ونطاق التفتيش التي تقوم به السلطات الرقابية بمعنى المدى الذي يستطيع البنك أن يعرف، يقيس، يراقب ويضبط المخاطر له دور كبير في تحديد مستوى التفتيش.

[1] كارينأ. هورشر،المرجعالسابق،ص؛ 128

كذلك عندما يتم التأكد من صدقية أنظمة المعلومات، عندها فين الخلاصية تبين عن أنظمة الرقابة الداخلية بدلا من الاعتماد على دراسة العينات. إذا ساور المفتشون أي شكوك حول أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك، عندئذ يكون هناك حاجة للتفتيش المكثف والمركز لمعرفة مدى مخاطر البنك. كذلك على المفتش أن يراجع عمل المدقق الخارجي كجزء من عملية تقييم المخاطر، ومن خلال المناقشة مع المدقق الخارجي يستطاع تحديد مدى ونطاق ودور التفتيش من أجل تجنب الازدواجية في العسل وبالتالي تقلل من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المفتش

يجب ان تدعم مراقبة المخاطر Risk Monitoring بأنظمة معلومات كفؤة. ولمعرفة مدى كفاءة وصدقية أنظمة المعلومات على المفتش عمل الآتي:

1. التأكد من أن التقارير ترفع إلى مجلس الإدارة بالوقت المناسب
2. التفاصيل الكافية عن الأعمال اليومية التي ترفع إلى مدراء البنك
3. معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات (مثل نماذج إدارة الموجودات والمطلوبات وشروط منح القروض).

إن العمل الأساسي في موضوع تقييم أنظمة المعلومات هر فهم تدفق المعلومات في البنك وبيئة الضبط للأنظمة العاملة، وبالتالي سيقرر بعدئذ حجم ومراجعة فاعلية الأنظمة وضبطها. إن العناصر الرئيسة في تقييم أنظمة المعلومات تتمثل على ما يلي[1]:

– الإدارة (MarnagementProcess)

وتشمل التخطيط الاستثمار، التنفيذ والموظفين

– التصميم (Architecture)

ويشمل تصميم النظام ومكوناته

– المصداقية *(Integrity)*

مدى دقة ومصداقية المعلومات والبيانات المقدمة إلى المستخدم الأخير

[1] كارينأ. هورشر،المرجعالسابق،ص؛ 131

– الحماية *(Security)*

مدى تمتع البيانات والمعلومات بالحماية الكافية ربما يتناسب مع قيمة وأهمية هذه البيانات والمعلومات

– جاهزية النظام (Availability)

التوقيت المناسب في إرسال المعلومات إلى المستخدم الأخير

– مصفوفة المخاطر (The Risk Matrix)

تعتبر مصفوفة المخدلر مدخل منظم لتغييم المخاطر ولوضع حجر الأساس من اجل وصف المخاطر لدى البنك. إن الخطوة الأولى لتكرين مصفوفة المخاطر في معرفة النشاطات الرئيسية في البنك. ويتم ذلك من خلال الاطلاع على ميزانية البنك والأرباح والخسائر والالتزامات العرضية لدى البنك

يعتبر حساب الأرباح والخسائر عنصر مهم في معرفة النشاطات الرئيسة للبتك من خلال بند الإيرادات. فعلى سبيل المثال قد يكون هناك مساهمات كبيرة من الإيرادات من الرسوم وهذه لا تعكسها ارقام الميزانية إذا السؤال الذي يطرح نفسه ما هي النشاطات المصرفية التي يقوم بها البنك وما هو مستوى المخاطر الذي ينطوي على القيام بمثل هذه النشاطات؟

ومن خلال دراسة المخاطر الستة التي تواجه البتك يستطيع المفتش معرفة إذا كانت هذه المخاطر مرتفعة High متوسطة Moderate أو منخفضة Low

–المخاطر المرتفعة[1] (High Risk)

تكون المخاطر مرتفعة في حالة أن تكون بعض النشاطات لدى البنك تشكل جزءا كبيرا من موجوداته أو رأسماله أو عندما تكون هناك نشاطات مصرفية معقدة أكثر من اللازم وهناك إمكانية حدوث خسائر كبيرة بالنسبة للبنك

[1] كارينأ. هورشر،المرجعالسابق،ص؛ 141

– المخاطر المتوسطة (ModerateRisk)

تكون موجودة في حالة أن نشاطات البنك والعمليات التي يقوم بها ستكون متوسطة بالنسبة إلى ما هو معتاد عليه البنك. كذلك يستطيع البنك تحمل الخسائر المحتملة وذلك بالأساليب الاعتيادية للبنك

–المخاطر المنخفضة (Law Risk)

تكون في حالة ضالة احتمال حدوثها وإذا حدثت فين تاثيرها على البنك سيكون طفيف ولاكمال مصفوفة المخاطر، يجب أن يتم عمل تقييم مبدئي لأنظمة إدارة المخاطر المتعلقة بكل نشاط لمعرفة إن كانت أنظمة المخاطر هذه قرية، متوسطة أو ضعيفة

من البديهي أن أنظمة الرقابة على المخاطر هي، رقابة قوية من مجلس الإدارة، كفاية السياسات والإجراءات والحدود، كفاية إدارة المخاطر، رقابة، وأنظمة المعلومات وشمولية أنظمة الضبط الداخلية أخذا هذه الأمور بعين الاعتبار، يتم معرفة إن كانت إدارة المخاطر قرية، مقولة، ضعيفة

–ادارة مخاطر قوية[1] (StrongRisk Management)

في هذه الحالة تكون الإدارة قادرة على تعريف وضبط بفاعلية كل أنواع المخاطر الناجمة عن نشاط معين، يكون مجلس الإدارة والإدارة مشاركة في إدارة المخاطر لضمان وجود سياسات وحدود. تكون السياسات مدعومة بإجراءات رقابة المخاطر، تقارير، وأنظمة معلومات أنظمة الضبط وإجراءات التدفق مناسبة لحجم البنك ونشاطاته وهناك استثناءات طفيفة أو بسيطة يمكن ملاحظتها.

– ادارة مخاطر مقولة (Acceptable Risk Management)

تكون في حالة أن أنظمة إدارة المخاطر لدى البنك قرية ولكن يعتريها بعض الثغرات الطفيفة يمكن أن يكون لدى البنك نقاط ضعف بسيطة في إدارة المخاطر ولكن يمكن التعامل معها ماعدا ذلك فإن الإطار العام لإدارة المخاطر لدى البنك تعتبر فاعلة

[1] كارينأ. هورشر،المرجعالسابق،ص؛ 155-156

– ادارة مخاطر ضعيفة (WeekRisk Management)

تكون في حالة وجود نقص كبير في إدارة المخاطر لدى البنك التي تستدعي اهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية. تكون أنظمة الرقابة الداخلية ضعيفة وكذلك عدم التقيد بالسياسات والإجراءات المكتوبة لدى البنك ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة محتملة على البنك.

هذه المفاهيم هي مقتصرة على إدارة المخاطر لكل نشاط في البنك ولكنها تكون موازية للتقييم الكلي لإدارة المخاطر لدى البنك التي تتسم بالتالي

– مخاطر الإجمالية مرتفعة (High Composite Risk)

يسطي عادة هذا التصنيف النشاطات التي تكون فيها إدارة المخاطر لا تعمل على تخفيض المخاطر العالية. لذلك فإن هذا النشاط قد يؤدي إلى خسارة مالية للبنك حتى ولو كان نظام المخاطر لدى البنك يوصف بالقوي لنشاطات ذات المخاطر المتوسطة، فإن إدارة المخاطر التي لديها ضعف كبير قد تؤدي إلى تصنيف عالي المخاطر لان الإدارة يبدو لديها ضعف في فهم المخاطر.

– مخاطر متوسطة (ModerateRisk)

يعطى للنشاط التي يكون فيها إدارة المخاطر قدرة على تخفيف المخاطر المتوسطة التي تنطوي على هذا النشاط النشاط الذي يكون لديه مخاطر منخفضة ولكن هناك ضعف في إدارة المخاطر قد يؤدي بالتصنيف الكلي أن يكون متوسط النشاط ذات المخاطر العالية ولكن إدارة المخاطر عالية وقد تؤدي بالتصنيف إلى أن يكون معتدل أو متوسط[1].

– مخاطر اجمالية منخفضة (Low Composite Risk)

وعلى النشاط منخفض المخاطر كذلك النشاط متوسط المخاطر في ظل وجود إدارة مخاطر قرية سيسفر عن تصنيف كلي منخفضعند انتهاء المفتش من تقييم المخاطر الكلية لكل نشاط رئيسي في البنك، يتم إعداد

[1] كارينأ. هورشر،المرجعالسابق،ص؛ 160-161

تصور للمخاطر الكلية بشكل عام، ويكون هذا التقييم بمثابة الخطوة الأخيرة من أجل إعداد مصفوفة المخاطر وتاليا مثال توضيحي بسيط عن مصفوفة المخاطر لدى البنك.

لنفرض أن لدى بنك مما فرض تحاري بشكل ما نسبته 35% من إجمالي موجودات البنك، وكذلك لدى البنك سندات خزينة بنسبة 10% من إجمالي موجودات البنك.

المطلب الثاني : ادارة المخاطر البنكية وفق اتفاقية بازل

تكتسب نظم وآليات الوقاية والتحوط ضد الأزمات المالية والبنكية أهمية متزايدة لتعزيز سلامة النظام المالي خاصة في ظل انفتاح الأسواق، وقد تمخض عن المساعي والجهود الدولية ظهور مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على أعمال البنوك، وقد سطرت مجموعة من الأهداف وسعت إلى تحقيقها، ورغم أن مقررات بازل لم تكن ملزمة في حد ذاتها إلا أن الدول على اختلاف ظروفها وأنظمتها البنكية بادرت إلى الالتزام بها للاستفادة من المزايا التي تحققها في الاجلين المتوسط و الطويل.

الفرع الاول : اتفاقية بازل I

1.I – الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I :

بعد سلسلة من الاجتماعات توصلت اللجنة إلى إعداد تقريرها الأول الذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية، فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال و المعيار الواجب تطبيقه في المصارف التى تمارس الأعمال الدولية وفي يوم 10/12/1987، أقر المحافظون المركزيون ذلك التقرير واتفقوا على توجيهه للنشر والتوزيع على الدول الأعضاء في المجموعة، لكي تدرسه المصارف المركزية خلال مدة 6 أشهر. وأنجزت تقريرها النهائي بعد دراسة ما وردها من توصيات وآراء وقدمته في جويلية 1988، حيث تم إقراره من قبل مجلس المحافظين باسم اتفاق بازل[1].

[1] عبداللهمورالدين،ادارةالمخاطرفيالبنوكالتجاريةعلىضوءمقرراتبازل،اطروحةدكتوراهفيالعلومالاقتصادية،تخصصاقتضاد،جامعةتلمسان، 2017/2016،ص؛150

وقد ركزت اتفاقية بازل I على الجوانب التالية :

❖ **التركيز على المخاطر الائتمانية**[1]:تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى، مثل مخاطر سعر الفائدة مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

❖ **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:** حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يكمن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية، في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال.

❖ **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:** تم تصنيف الدول في ضوء تقرير اللجنة إلى مجموعتين، على النحو التالي:

✓**المجموعة الأولى:** وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية، وتضم مجموعتين فرعيتين هما:

أ. الدول الأعضاء في لجنة بازل مجموعة العشرة، يضاف إلى ذلك دولتان هما : سويسرا والمملكة العربية السعودية .

أ. الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي : استراليا، النمسا، فنلندا، اليونان، أيسلندا، ايرلندا ، نيوزلندا، النرويج، البرتغال، السعودية وتركيا . وتضم هذه المجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي.

✓**المجموعة الثانية:** وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية وتشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأولى، وتضم جميع الدول الإسلامية باستثناء السعودية وتركيا .

[1] عبداللهمورالدين،المرجع السابق،ص؛ 153-154

I.2- مضمون اتفاقية بازل الأولى:

بعد عدة جهود واجتماعات قدمت لجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال الذي عرف باتفاقية بازل 01 في 1988 ليصبح اتفاقا عالميا، وبعد عدة أبحاث وتجارب وضعت نسبة عالية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورها، فقدرت هذه النسبة بـ 8% والتي طبقت ابتداء من 1992 لكي يتم هذا التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدء من 1990. كما كرست لجنة بازل جهودها لدراسة موضوع كفاية رأس المال، وقد توصلت بداية الثمانينات إلى أن نسبة رأس المال في البنوك دولية النشاط الأساسية قد تضاءلت بنسبة كبيرة، وذلك بسبب تزايد المخاطر الدولية، مما دفع اللجنة إلى السعي لإيقاف تآكل مستويات رؤوس الأموال في البنوك وإيجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال، وبذلك ظهرت الحاجة إلى وجود إطار دولي موحد لتقوية النظام المصرفي العالمي والقضاء على المنافسة الناتجة عن الاختلافات في متطلبات ورؤوس الأموال الخاصة وبعد ذلك ظهر نظام أطلق عليه اتفاقية بازل لكفاية رأس المال وقامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضاف إلى ذلك دولتان هما سويسرا والمملكة العربية السعودية أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، وتضم بقية دول العالم .

وتتحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية[1] :

1. ربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن الأنشطة المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته؛

2. تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين.

أ. **رأس المال الأساسي:** وتشمل حقوق المساهمين الدائمة العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، وبدون الأسهم الممتازة المتراكمة ويضاف إليه هوامش الربح غير الموزعة أو المحتجزة .

[1] عبداللهمور الدين،المرجعالسابق،ص؛156-157

ب. **رأس المال التكميلي:** تشمل الاحتياطات غير المعلنة ويضاف إليها احتياطات مواجهة ديون متعثرة وكذا يضاف الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين وبالإضافة إلى الأوراق المالية (من الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة) ويجب كذلك احترام الشروط الأساسية الآتية في رأس المال :

–أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي؛

–أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50%من رأس المال الأساسي؛

– أن لاتزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد بـ 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترق إلى حقوق الملكية؛

– تخضع احتياطيات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة مثل خصم نسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول، وكذا الأوراق لمالية التي تتحول إلى أسهم[1].

– يشترط لقبول أية احتياطيات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمد ا من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح لها، ويحسب معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كمايلي:

الجدول رقم2: أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسبة بازل :

درجة المخاطر	نوعية الاصول
%0	– النقدية –المطلوبات من الحكومات المركزية بالعملة المحلية والممولةبها؛ –المطلوبات بضمانات نقدية وبضمانات أوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية من دول OCDEأو مضمونة من قبل الحكومات المركزية لدول OCDE

[1] دسليمانناصر،النظامالمصرفيالجزائريواتفاقياتبازل،الملتقىالوطنيالأولحولالمنظومةالمصرفيةالجزائريةوالتحولاتالاقتصادية،الواقعوتحديات،جامعةالشلف،ديسمبر 2004،ص 289 .

0% او 10% او 20% او 50%حسبما تقرر السلطات المحلية	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من أو المغطاة بواسطة إصدارات أوراق مالية من تلك المؤسسات
% 20	– المطلوبات المضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف، وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة عن تلك البنوك؛ –المطلوبات من البنوك المسجلة في دول OCDEوكذا القروض المضمونة منها؛ –المطلوبات من شركات الأوراق المالية المسجلة في دول OCDEوالخاضعة لاتفاقيات رقابية وكذا مطلوبات بضمانات تلك الشركات؛ –المطلوبات من البنوك المحلية خارج دول OCDEوالمتبقي على استحقاقها أقل من عام وكذا القروض المتبقي عليها أقلمن عام والمضمونة من بنوك مسجلة خارج دول OCDE؛ –المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المحلية في دول OCDEوالتي لا تتضمن مطلوبات الحكومة المركزية والقروض المضمونة بواسطة إصدارات أوراق مالية من هذه المؤسسات؛ –النقدية تحت التحصيل
% 50	القروض المضمونة بالكامل بمرهونات على العقارات السكنية التي يشغلها المقترضون أو التي سيؤجرها للغير؛
% 100	– المطلوبات من القطاع الخاص –المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول OCDEوالتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام؛ –المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OCDEوالتي

	يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام؛ -المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OCDEما لم تكن ممنوحة بالعملة الملحية وممولة بها؛ -المطلوبات من الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام؛ -المباني والآلات والأصول الأخرى الثابتة؛ -العقارات والاستثمارات بم) ا في ذلك الاستثمارات في شكل مساهمات في شركات أخرى لم تدخل في الميزانية الموحدة للبنك؛ -الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها بنوك أخرى ما لم تكن قد استبعدت من رأس المال؛ -باقي الأصول الأخرى

المصدر: . د سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص 289 .

ومن أجل ذلك وضعت لجنة بازل مقياسا للمخاطر وصنفت كافة أصول المصارف إلى أربع فئات ترجيحية للمخاطر تتراوح من صفر إلى 100 % طبقا للمخاطرة الائتمانية للمقرضين فمثلا:

- القرض الذي يقدم إلى شركة أو مؤسسة قطاع خاص يمثل مخاطر 100%
- قرض يقدم إلى الحكومة أو مؤسسة حكومية يمثل مخاطر تبلغ صفر 60%
- القروض بين المصارف المحلية تمثل مخاطرة 20%

ويمكن توضيح معاملات التحويل للالتزامات خارج الميزانية حسب مقررات بازل في الجدول الآتي[1] :

جدول رقم 3 : معاملات التحويل للالتزامات خارج الميزانية حسب مقررات بازل I

معامل تحويل الائتمان	الادوات
%100	البدائل للائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون) بضمنها الاعتمادات المستندية القائمة لضمان القروض والأوراق المالية) والقبولات المصرفية (بضمنها التظهيراتالتى تحمل طابع القبولات).

[1] دسليمانناصر،المرجع السابق،ص290 .

% 50	الفقرات المحتملة المرتبطة بمعاملات معينة)مثل سندات حسن الأداء وسندات الطلب، وحقوق شراء الأسهم، الاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة).
% 20	الاحتمالات قصيرة الأجل، ذات التصفية الذاتي)ة مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة).
100%	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، المبيعات، مع حق العودة، التي يتحمل المصرف فيها المخاطرة.
% 100	المشتريات المستقبلية للموجودات، و الودائع الأمامية و الأسهم المدفوعة جزئيا، التي تمثل التزامات، مع سحب معين.
% 50	تسهيلات إصدار الأوراق، وتسهيلات السائدين المدورة.
% 50	الالتزامات الأخرى)مثل التسهيلات الرسمية القائمة، وخطوط الائتمان (ذات الاستحقاقات التي تزيد على السنة الواحدة أصلا.
% 50	الالتزامات المشابهة، ذات الاستحقاقات لغاية سنة في الأصل، أو تلك القابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شروط.

المصدر: طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص141.

وتتطلب منهجية لجنة بازل الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال مقارنة بإجمالي الأصول المقومة طبقا للمخاطر بنسبة 8%.

وتتميز الاتفاقية بالسهولة في مجالات التطبيق والمقارنة والإشراف والمراجعة ولقد أدى تطبيقها إلى وقف التدهور في معدلات رأسمال المصارف. ومن خلال الجدول نستطيع أن نميز بين المطلوبات من القطاع العام والمطلوبات التي تعبر حدود الدولة إلى القطاع العام الأجنبي، و تخضع مطلوبات طويلة الأجل من البنوك الأجنبية إلى نسبة وزن 100%،وتوجد هناك مجموعة من أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك[1].

[1] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص141.

I.3- اهداف لجنة بازل:

تهدف لجنة بازل إلى ما يلي [1]:

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي؛
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة؛
- العمل على إيجاد آليات مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تذيع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك.

I.4- دوافع تطوير اتفاقية بازل الأولى:

هناك عدة أسباب ودوافع لاتفاقية بازل وكان الهدف من وراء ذلك هو تغيير أساليب إدارة البنوك والرقابة عليها ومن بينها ما يلي [2] :

- **دافع التغير**: ونلخص دافع التغير في الأسباب التالية:
- التطورات السريعة والأساليب الحديثة خصوصا في التكنولوجيا التي ساهمت في تقييم العديد من الخدمات المصرفية وإعادة هيكلة القطاع المالي عالميا؛
- تقسيم المخاطر إلى أربع فئات فقط هو تقسيم غير كاف لعكس صورة شاملة ودقيقة عن جودة أصول المصرف؛
- التحديات التي حدثت في العمليات المصرفية والتي كان هدفها الأساسي تفادي الآثار السلبية لمعيار بازل؛

[1] دسليمانناصر، النظامالمصرفيالجزائريواتفاقياتبازل، الملتقىالوطنيالأولحولالمنظومةالمصرفيةالجزائريةوالتحولاتالاقتصادية، الواقعوتحديات، جامعةالشلف، ديسمبر 2004، ص295 .

[2] طارقعبدالعالحماد، التطوراتالعالميةوانعكاساتهاعلىأعمالالبنوك، الدارالجامعية، الإسكندرية، ص153.

• رغم ما حققته لجنة بازل في زيادة رأسمال المصارف عالميا خلال السنوات الأخيرة، إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل بحيث أصبحت الاتفاقية أقل إلزاما ومجرد خطوة عريضة يمكن إتباعها؛

• توسيع الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس فقط مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته .

● **مبادرات تطوير الاتفاقية**[1]: على هذا الأساس كان هناك عدة مبادرات لتطوير اتفاقية بازل أهمها:

مشروع جولدستين لتقوية المعايير المصرفية الدولية: يهدف هذا المشروع لتحقيق ما يلي:

• إفصاح وشفافية أكبر لمدى تدخل الحكومة في عمليات الجهاز المصرفي، وتوضيح معايير للحد الأدنى من الشفافية التي يجب توفرها في هذا المجال؛

• تغير معيار كفاية رأسمال الدولي المعمول به حاليا، بحيث يفرق بين نوعين رئيسيين من الأنظمة المصرفية الدولية، حيث أن النوع الأول يختص بالدول التي مازالت تعاني من مشاكل الأزمات المصرفية، أما النوع الثاني فهي تلك التي تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار في جهازها المصرفي؛

• إعطاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دور أكبر للرقابة على الأعمال المصرفية ذات الطابع الدولي؛

• الحث على تخصص البنوك التجارية المملوكة للحكومات بزيادة التنافسية بين البنوك محليا وتقليص دور الدولة، وفتح رأس مال البنوك الأجنبية والمحلية .

مقترحات صندوق النقد الدولي[2]: إن أهم المقترحات في تعزيز تصنيف المخاطر الائتمانية وزيادة الاعتماد على وكالات التصنيف العالمية في هذا المجال، ولكن يؤخذ على هذا الاقتراح فشل وكالات التصنيف في التنبؤ بأزمات النقد الآسيوي ة قبل حدوثها في 1998-1997 وأخيرا الأزمتين الأرجنتينية والبرازيلية، كما أنه سيؤدي إلى وضع سلطات أكبر مما ينبغي في أيدي وكالات التصنيف، خصوصا وأن الدول النامية التي تمر بمرحلة التحول تتخوف من عدم عدالة التصنيف، وأيضا زيادة الدور الإشرافي والعمل على خلق التنسيق

[1] دسليمانناصر،المرجع السابق، ص 295

[2] عبداللهمورالدين،ادارةالمخاطرفيالبنوكالتجاريةعلىضوءمقرراتبازل،اطروحةدكتوراهفيالعلومالاقتصادية،تخصصاقتصاد،جامعةتلمسان، 2017/2016،ص؛220-221

والتوافق بين الأنظمة المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية، إضافة إلى الاتفاق على تقديرات نوعية تعكس كفاءة الإدارة المصرفية وقوة الأنظمة والرقابة المالية وسلامة التخطيط الاستراتيجي.

الفرع الثاني : اتفاقية بازل II

إن التطبيق العملي لاتفاقية بازل I أفرز عن عدة عيوب ونقاط ضعف، دفعت اللجنة إلى القيام بتعديل هذه الاتفاقية خاصة بعد ظهور مستجدات مالية أسفرت عن ظهور مخاطر جديدة تقتضي تقنيات أكثر اتقانا وشمولا لقياسها وإدارتها،

وقد تمت التعديلات كم يلي[1]:

أ. اقترحت اللجنة في عام 1993 ، إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي ي مخاطر السوق، بالإضافة إلى تغطية المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول، ومقتضى هذه التعديلات إضافة شريحة ثالثة هي القروض المساندة لاجل سنتين على ان تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط

ب. وافقت لجنة بازل في أفريل 1995 على السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أفريل 1993 والذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك

ت. والهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك التجارية ؛

ث. وأخيرا أصدرت لجنة بازل سنة 1996 الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية، بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعني بمخاطر الائتمان فقط وتعتب ر. هذه الاتفاقية تعديلا لاتفاقية 1988، ووفق هذا التعديل فعند حساب نسبة، رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان مخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى ممج وع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة و المجمعة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان، وبالتالي سوف يكون بسط الك سر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم تحديده

[1] عبداللهمورالدين، المرجع السابق،ص؛130

عام1988 بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر السوقية (كيفية قياس المخاطر السوقية) و بالتالي تصبح المعادلة لحساب كفاية راس المال كمايلي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}\left(\text{شريحة}1+\text{شريحة}\ 2+\text{شريحة}\ 3\right)}{\text{الاصول المرجحة بأوزان المخاطرة}+\text{مقياس المخاطرة السوقية}\times 12.5}\leq 8\ \%$$

شكل رقم1 : معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل II[1]

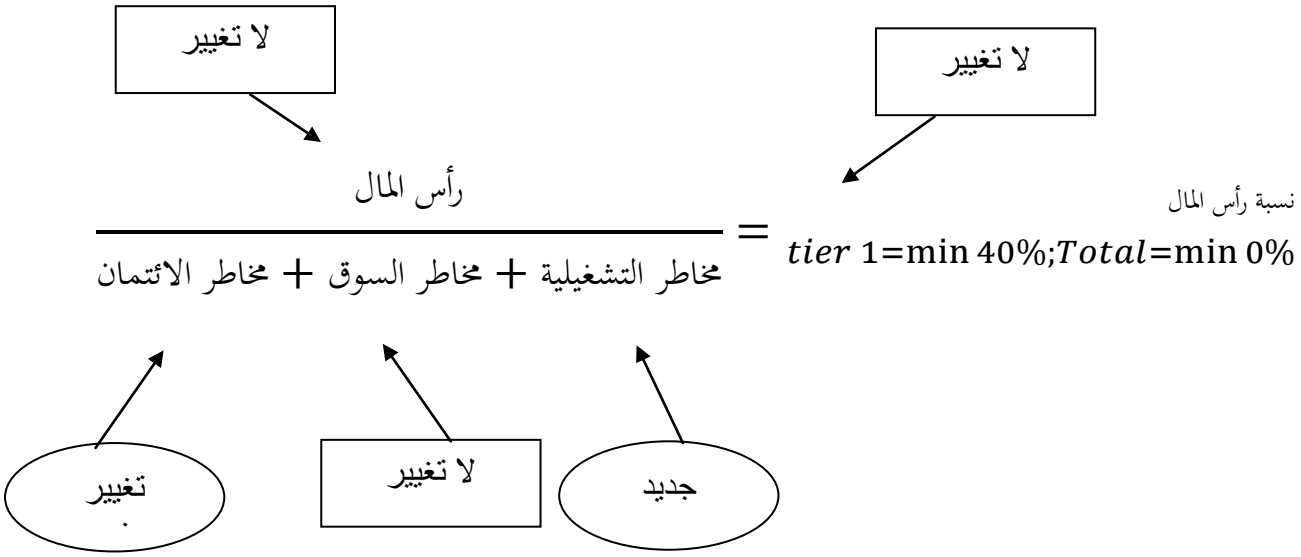

وفي سنة 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية 1988، وأدخلت فيه معايير جديدة تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقة شمولية المخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر التشغيل، وفي سنة 2001 تقدمت لجنة بازل بمقتر حات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال، وطلبت إرسال تعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات قبل شهر ماي 2001، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية سنة 2001 ، ولكن نظرا لكثرة الردود والملاحظات تأخر إصدار ها، وقد حددت اللجنة 2007 كأخر أجل لتطبيق اتفاقية بازل II.

[1] عبداللهمور الدين،المرجعالسابق،ص؛135

II.2- الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II .

في سنة 2004 قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية " بازل II " في إطار جديد أكثر شمولا وحساسية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ؛ ويهدف الاتفاق الجديد إلى تحقيق الأهداف التالية [1]:

- ✓ تعزيز متانة النظام المالي والمصرفي ؛
- ✓ تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي ؛
- ✓ إيجاد التوافق، بأكبر قدر ممكن مابين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطرة التي يتعرض لها البنك .
- ✓ تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر .
- ✓ زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، ويجب أن تتاح المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها .

تقوم اتفاقية بازل الثانية على ثلاثة ركائز رئيسية هي[2]:

أ. **الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال:** تتمثل هذه المتطلبات في الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و مخاطر التشغيل، كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي الاموال الذاتية}}{\text{متطلبات رأس المال لمخاطر السوق} \times 12.5 + \text{المالرأسمتطبات لمخاطر التشغيل} \times 12.5 + \text{الاصول المرجحة الائتمانلمخاطر}} \geq 8\%$$

حيث أن رأس المال يتكون من ثلاثة شرائح رئيسية : الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي؛

[1] عبداللهمورالدين،المرجعالسابق،ص؛140
[2] دسليمانناصر،المرجعالسابق،ص 295

الشريحة الثانية : رأس المال التكميلي؛ الشريحة الثالثة : قروض مساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق.

حيث نلاحظ :

- ✓ لم تتغير عناصر رأس المال (بسط النسبة عن تلك الواردة بمعدل كفاية رأس المال) الصادرة سنة 1996 ؛
- ✓ لم تجر تعديلات تذكر على المخاطر السوقية التي قامت اللجنة بإدراجها ضمن إطار معدل كفاية رأس المال عام 1996 .
- ✓ استحدثت اللجنة نوعا جد ا دي من المخاطر وهو مخاطر التشغيل وحددت عدة مناهج لقياسها، وحسنت في طرف قياس المخاطر الائتمانية، بينما ظل قياس مخاطر السوق دون تغيير[1] .

إن اتفاقية بازل II ركزت في محورها الأول على الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وهي 8 ،% ولكن مع تغيير شامل عن اتفاق بازل I فيما يتعلق بكيفية حساب أوزان المخاطر؛ حيث أصبح هناك بدائل لمنهجيات وأساليب حساب أوزان المخاطر ستختار البنوك من بينها شريطة أن تحقق المعايير اللازمة لكل أسلوب ؛ بالإضافة إلى أن اتفاق بازلII أضاف شيئا جديدا وهو وجوب احتفاظ البنك برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل .

ب. **عمليات المراجعة الرقابية:** يقصد من عملية المراجعة الرقابية من قبل السلطة الإشرافية ليس فقط التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك ، ولكن أيضا تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب تقيم وإدارة المخاطر[2].

وتقوم هذه الركيزة الثانية لاتفاقية بازل II على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقيم كفاية رأس المال مقارنة بالمخاطر، إلى جانب أهمية قيام المراقبين بمراجعة هذا التقييم والتدخل حينما تقتضي الحاجة، وتعتبر هذه المبادئ ضرورية لضمان فعالية إدارة المؤسسات المصرفية ونظم الرقابة عليها .

وتؤكد اللجنة أن زيادة رأس المال لا يعد الخيار الوحيد لعلاج المخاطر المتزايدة التي تواجه المصارف ولكن يوجد عدة وسائل أخرى يمكن اللجوء إليها مثل تقوية إدارة المخاطر، تطبيق حدود داخلية، دعم وتقوية مستويات المخصصات والاحتياطات وتحسين الضوابط الداخلية

[11] دسليمانناصر،المرجع السابق، ص335

[2] عبداللهمورالدين،المرجعالسابق،ص؛165

ب. **انضباط السوق:** وتهدف الركيزة الثالثة إلى تعزيز سلوكية السوق من خلال تحسين نقل المعلومات المالية للبنوك ؛ وقد شددت اللجنة في توصيات على ضرورة إعلام المشاركين ليس فقط بمدى ملائمة الأموال الخاصة لمخاطر البنك بل وكذلك المناهج والأنظمة المعتمدة لتقويم المخاطر واحتساب كفاية الأموال الخاصة. وتتطلب هذه الركيزة أن يتم الإفصاح بشكل دوري (نصف سنوي على أقل تقدير) بحيث يتضمن مايلي[1]:

تركيبة رأس المال؛ شرح نضام التصنيف؛ المخاطر وتقييمها (مخاطر الإقراض، مخاطر السوق، مخاطر العمليات؛)تفاصيل القروض (مواعيد الاستحقاق، حجم الديون المتغيرة، مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، المخصصات والقطاعات الحاصلة على القروض ؛) الهيكل التنظيمي لوظائف إدارة مخاطر الائتمان وتعاريفها؛ تفصيل للمحفظة في ضوء التصنيف لكل قطاع؛ احتساب احتمالية التخلف عن الدفع لكل شريحة مصنفة؛ أساليب تقليل المخاطر وأساليب معالجة الضمانات.

ويجب مراعاة ضرورة تماشى إطار الإفصاح – وفق بازل II – مع المعايير المحاسبية المحلية بكل دولة؛ بمعنى ألا تتعارض متطلبات الإفصاح هذه مع معايير الإفصاح المحاسبية الأكثر شمولا والتي يتعين على البنوك الالتزام بها .

الشكل 2: إطار عام لمعيار كفاية رأس المال من خلال إنضباط السوق

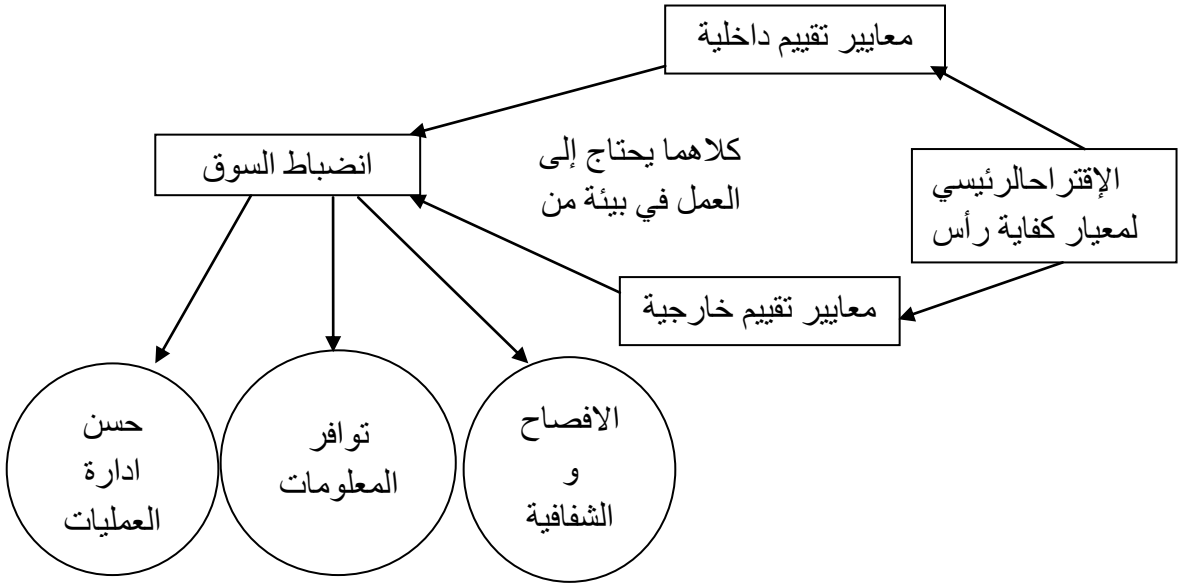

المصدر :"معيار كفاية رأس المال في إطار إجتماع لجنة بازل المنعقد في ،2002/07/10"النشرة الإقتصادية، العدد 03،المجلد 35 ، 2002،القاهرة، ص:43.

[1]"معيار كفاية رأس المال في إطار إجتماع لجنة بازل المنعقد في ،2002/07/10"النشرة الإقتصادية، العدد 03،المجلد 35 ، 2002،القاهرة، ص:43.

ويلخص الجدول الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II[1]

جدول رقم 4 :الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II

الدعامة الاولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلبات الحد الأدنى: •لا تغيير في معدل الممثل 8%كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق •تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية؛ •بالنسبة للمخاطر الائتمانية هناك ثلاث أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب القيم	**عمليات المراجعة الرقابية:** أربعة مبادئ رئيسية؛ •يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة؛ •يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود؛ •تعيين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامها بذلك؛	**انضباط السوق:** •يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية؛ •هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي نطاق التطبيق، تكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر بالإضافة إلى كفاية رأس المال

[1]: تقرير صندوق النقد العربي،مرجع سبق ذكره،ص 18.

الداخلي إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع المعلومات وإدارة المخاطر؛ •بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهو أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.	•يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال على المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى؛ •هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهانات	

المصدر :تقرير صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص18.

II.3- الخصائص الجديدة لمقترحات كفاية رأس المال :

تضمن الاتفاق الجديد ثلاث دعائم كما ذكرناهم سابقا، الدعامة الأولى تتمثل في متطلبات الحد الأدنى والدعامة الثانية تتجه نحو عمليات المراجعة الرقابية على البنوك وهي مرتبطة بمبادئ إدارة البنوك، والدعامة الثالثة تتعلق بانضباط السوق، ويمكن أن نلخص الخصائص الجديدة التي أخذت بها مقترحات كفاية رأس المال الجديدة فيمايلي[1]:

أ. **نظرة متكاملة للمخاطر**: جاء التعديل الجديد لاتفاقية كفاية رأس المال، منطلقا من فكرة أوسع للمخاطر، وأن الأمر ليس مجرد ضمان حد أدنى لمستلزمات رأس المال بل أن هناك ضرورة لنظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان لإدخال المظاهر الأخرى للمخاطر وبخاصة مخاطر التشغيل، فضلا عن

[1]: تقريرصندوقالنقدالعربي،مرجعسبقذكره،ص .20

أن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنك والتحقق من الوفاء بها، ومن هنا أضاف اتفاق بازل II الدعامة الثانية المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية.

ب. **حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر:** جاء اتفاق بازل II لإضفاء مزيد من الاحتكام لتقدير السوق لهذه المخاطر، فالفكرة الرئيسية لمفهوم المخاطر وفق التعديل، هو أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق، فمع مراعاة المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك ظهرت فكرة رأس المال الاقتصادي والتي تمكن البنك من تحديد مدى كفاية رأس المال استنادا إلى مستوى المخاطر المال الاقتصادي المتوقعة[1].

ت. **إلغاء التمييز مع زيادة المرونة:** عمدت اللجنة إلى إلغاء التمييز بين الدول فالمخاطر هي المخاطر أينما كانت ، والسوق وحدها هي الأكثر قدرة على تقديرها، وذلك عن طريق توفير المزيد من المرونة أمام البنوك في تطبيقها لمعايير كفاية رأس المال الجديد، واستمرار لمنطق توفير أكبر قدر من المرونة لمراعاة ظروف الدول والبنوك، وتمثل التعددية في الأساليب المتاحة ليس فقط مزيدا من الخيارات والمرونة أمام البنوك وإنما ترشد أيضا إلى مسار ممكن للتطور والتقدم في أساليب إدارة المخاطر.

الفرع الثالث : اتفاقية بازلIII

III.1- الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3

✓ إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم(رأس مال أساسي) من وهو المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2 % وفق اتفاقية بازل2 [2].

✓ تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 % من الأصول، أن أي البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 % وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7 % يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير

[1]: تقرير صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص .22

[2] مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي من أيام 10-09 سبتمبر، 2013 أسطنبول، تركيا.

الجديدة أن إلا المدة ا لزمنية لتطبيق هذه المعايير قد والتي تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء .

✓ وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين و صفر 2.5 % من رأس المال الأساسي(حقوق المسا مع ،)همين توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار إلى جنبا جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء .

✓ رفع معدل المستوى الأول من لالما رأس الإجمالي الحالي من 4 % إلى 6%وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية راس المال و من المفترض ان يبدا العمل تدريجيا هذه الإجراءات اعتبارا من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل في عام2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 .

✓ متطلبات أعلى من ا رأس لمال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفايةً رأس المال من 8 %حاليا إلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضا على جودة راس المال إذ انها تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك

✓ تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة،مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.[1]

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة :

- الأولى للمدى القصير وتعرفُ بنسبة تغطية السيولة(**LiquidityCoverage Ratio**) ،و تحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30يوما من التدفقات النقدية لدية و يجب ان لا تقل عن 100**%** و ذلك لواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا.

$$LCR = \frac{Higtqualityliquidassets}{Totalnetliquidityoutflows\ over30 - daytimeperiod}$$

- الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (**Net Stable Funding Ratio**)لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة

[1] مفتاحصالح،المرجع السابق ، ص؛56

للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحق وق الملكية إلى) استخدامات هذه المصادر (الأصول)ويجب أن لا تقل عن100%

$$NSFR = \frac{Availablestablefunding}{Requiredstablefunding} \geq 100\%$$

✓ وقد أضاف بازل **III** معيار جديد وهو الرافعة المالية **Leverage Ratio** و ، تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة لا أن يجب تقل عن 3%.[1]

$$LeverageRatio = \frac{Tier1capital}{Totalexposre} \geq 3\%$$

الجدول رقم 5 :متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III

	حقوق المساهمين - الشريحة1-	رأسمال الشريحة الأولى	جمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأسمال التحوط	%2.5		
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	%2.5 -%0		
الحد الأدنى+ رأسمال التحوط - بازل 3-	7%	8.5%	%10.5
بازل 2	%2	%4	%8

المصدر: مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل IIIعلى النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي من أيام 09-10سبتمبر ،2013أسطنبول، تركيا.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من 2%- وفق اتفاقية بازلII-% 4.5 مضافا إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصولً والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%، وقد تم كذلك رفع معدل

[1] مفتاحصالح، المرجع السابق، ص؛ 60.

ملائمة رأس المال إلى 10.5%بدلا عن 8 % وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل اضافية للوفاء هذه المتطلبات، و أهم التعديلات التي أدخلت على معادلة كفاية رأس المال[1] .

أ. **تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقرارا** و تنقسم الى مايلي:

- ✓ الشريحة الأولى للأسهم العادية (**Common EquityTier 1**):وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة .
- ✓ الشريحة الأولى الإضافية(**AdditionalTier 1**)
- ✓ الشريحة الثانية (**Tier 2**).
- ✓ وقامت اتفاقية بازل**III** بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال .

ب. **قامت اتفاقية بازل III بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال**ابتدا من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقا لما يلي[2]:

- ✓ رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر **RWA** إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية 2 من % إلى 4.5%وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى(للأسهم العادية والإضافية)من4.5 % إلى6**%**
- ✓ إضافة رأس مال لغايات التحوط (**Conservation Buffer**)إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5 % وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح .
- ✓ رأس المال الإضافي المعاكس (**Countercyclical Buffer**)لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من%2.5إلى% 0
- ✓ رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية(**Systematic Buffer**).

ت. **إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة ا في لبنوك** :حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد أن من البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجا ا ووداائع أكثر استقرارا .

[1] مفتاحصالح،المرجع السابق ، ص؛65

[2] طالبنريمان،رومانخديجة،ادارةالمخاطرفيالبنوكالتجاريةوفقاتفاقيةبازل 3 ،مذكرةماسترفيالعلومالاقتصادية , تخصصماليةبنوك، 2014/2013 ،ص؛125

III.2- محاور اتفاقية بازل III

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي[1]:

✓ ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحس ين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي -**Tier1** - مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير بعوائد و غير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها .

أما رأس المال المساند -**Tier 2** - فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو أية قبل مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازلIII كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقيات السابقة.

✓ تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق[2].

✓ تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي - **Leverage Ratio** —وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، أن كما المخاطر لا التي تستندن إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية .

✓ يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني .

---

[1] طالبنريمان،رومانخديجة،المرجع السابق ،ص؛ 130

[2] دسليمانناصر،النظامالمصرفيالجزائريواتفاقياتبازل،الملتقىالوطنيالأولحولالمنظومةالمصرفيةالجزائريةوالتحولاتالاقتصادية،الواقعوتحديات،جامعةالشلف،ديسمبر 2004،ص290 .

✓ يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكامله ، ا ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة**LCR** والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف النقدي لديها حتى 30 يوما أما النسبة الثانية **NSFR** أن منها يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها [1]

III.3- مراحل التحول إلى النظام الجديد(مراحل تنفيذ مقررات بازل III)

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت،لذا فقد منحت اتفاقية «بازل» الجديدة المصارف حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، وبحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 في المائة، وهو ما يعرف باسم« **coretier – one capital ratio** » ، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 في المائة بحلول عام 2019، وهو ما يعرف باسم .«**counter – cyclical**» كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5 في المائة، ليصل الإجمالي إلى 9.5 في المائة، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة «بازل» أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية.[2]

IV- تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي .

أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جديا في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها ، وتعتبر معايير اتفاقية بازل III درسا مستفادا من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة .

[1] دسليمانناصر،المرجع السابق، ص289 .

[2] طالبنريمان،رومانخديجة،ادارةالمخاطرفيالبنوكالتجاريةوفقاتفاقيةبازل 3 ،مذكرةماسترفيالعلومالاقتصادية , تخصصمالية‌بنوك، 2014/2013 ،ص؛130

ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية هدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط نمو في الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نموا عاليا في مستويات الائتمان [1].

وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية وقد اعترف محافظ و بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هام من الرساميل الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي،وسنتطرق في هذا العنصر إلى أهم تأثيرات مقررات بازل III على النظام المصرفي ، والتي نلخصها في النقاط التالية[2] :

- ✓ إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال .
- ✓ عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
- ✓ انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال و الاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك،وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل [3].
- ✓ إن مقرارات بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان بررذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، ضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة [4].

[1] •طالبنريمان،رومانخديجة،المرجع السابق،ص؛132
[2] "معيار كفاية رأسالمالفيإطار إجتماعلجنةباز لالمنعقدفي،"10/07/2002النشرةالإقتصادية،العدد 03،المجلد 35 ،2002 ،القاهرة،ص:3.4
[3] "معيار كفاية رأسالمالفيإطار إجتماعلجنةباز لالمنعقدفي،المرجع السابق،ص:3.4
[4] طالبنريمان،رومانخديجة،المرجعالسابق،ص؛132

✓ انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك ب إعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير

✓ التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل3 يؤدي إلى التحكيم الدولي:لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 كما حدث في بازل 1 و بازل 2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي.

✓ فرض ضغوطات على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها .

✓ الزيادة من احتياطات البنوك من ورفع رأسمالها ، وتحسين من نوعيته .

✓ التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصير ة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها[1].

✓ ان معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل 3) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط اكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجودا ا وبالتالي تحميل ادارتها ا تكاليف اكبر تتطلب رفع اسعار الخدمات المقدمة للجمهور .

✓ انخفاض القدرة على الإقراض: ان القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من ازمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الاجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف [2].

✓ إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.

✓ قد تتسبب معايير " بازل 3" في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل انقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب عن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي ، والذي حذر من أن معايير "بازل 3" سوف ترفع من الدافعية

[1] المرجع نفسه ، ص؛135

[2] "معيار كفاية رأس المال في إطار إجتماع لجنة باز ل المنعقد في، المرجع السابق، ص:3.4

لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن "الزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج "[1].

✓ إن تطبيق نظام بازل 3 سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها .

✓ معايير بازل 3 ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية:وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية ، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية .[2]

✓ أن لهذه المعايير الجديدة انعكاسا ا على النمو ، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل " 3 سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05 إلى 1.15 في المائة تقريبا .

خلاصة الفصل :

[1] طالبنريمان،رومانخديجة،المرجعالسابق،ص؛132
[2] المرجعنفسه،ص؛135

إن البنوك التقليدية تتعرض لمخاطر مختلفة وهذا الإختلاف مصادرها من نظامية وغير نظامية. فالمخاطر النظامية يصعب التحكم فيها أو التنبؤ بإحتمالات حصولها وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل بعكس المخاطر غير النظامية والتي يمكن تجنبها أو إدارتها بشكل يسمح بإستمرار نشاط البنك.

وهناك عوامل زادت من تفاقم المخاطر منها: العولمة وما أفرزته من ظواهر (تحرير الخدمات المصرفية، ظهور كيانات مصرفية ضخمة، إنتشار ظاهرة غسيل الأموال)، إشتداد المنافسة المحلية والخارجية وتزايد حجم الموجودات خارج الميزانية.

ويمكن القول أن البنوك التقليدية تكون عالية المخاطر عندما تعاني إيرادات شديدة التقلب والتعرض الدائم للتغيرات في النشاط الاقتصادي أو أسعار الفائدة أو التغيرات السريعة في الأسعار، لذلك نجد أن صور المخاطر متنوعة فمنها: (المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف، مخاطر رأس المال مخاطر الأوراق المالية... الخ)، ولكن المخاطر الائتمانية

هي الأكثر خطورة بإعتبار الائتمان النشاط الأكثر عائدا للبنك. و لذا كان لزاما عليها البحث عن السبل المجدية للتخلص من المخاطر أو التخفيف من حدتها من خلال مراحل إدارتها لتلك المخاطر وتتمثل في: (تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر – قياس درجة المخاطر – تحديد مستوى الخطر التي يمكن القبول بها إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر)، وأفضل وسيلة لتجنب المخاطر هي الأخذ بالجانب الوقائي، ويتحقق ذلك بوضع ضوابط وإجراءات تستند على الموضوعية والواقعية في اختيار الضمانات المناسبة واستخدام الأدوات المالية التغطية والتوريق.

ويمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

- إن نجاح البنوك التقليدية في القيام بواجباتها بكفاية وبما يتناسب والاحتياجات الاقتصادية للمجتمع الذي توجد فيه، يعتمد بالدرجة الأولى على قدراتها الإدارية وكفاية هذه الإدارات في تفادي المخاطر.
- ينبغي أن يعتمد سداد القروض على قدرة المشروع الممول على توليد تدفقات نقدية تمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وهو ما يؤكد أهمية الاعتماد على القدرة الإيرادية للمشروع الممول وليس على الضمانات المقدمة.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي ويتم ذلك بالإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية، وجودة وتنويع محفظة القروض وكفاية مخصصاتها والاحتياطات بالإضافة إلى تنوع وجودة محفظة الاستثمارات.

مقدمة

بغية الإطلاع على واقع تسيير المخاطرة البنكية في البنوك التجارية الجزائرية، من الضروري القيام بدراسة ميدانية لفحص الضوابط والمقاييس المعمول بها في عملية منح القروض، اتقاء خطر عدم السديد، مما يتيح لها فرصة إجراء مقارنة بين ما جاء في القسم النظري وما يحدث فعليا (في البنك المدروس وهو بنك الوطني الجزائري BNA بسعيدة ، ومن خلاله البنوك التجارية الجزائرية).

ولكي يتسنى لنا الوقوف على حقيقة وقوف البنوك التجارية الجزائرية في مواجهة الأخطار البنكية سنتوقف عند كيفية معالجة طلبات العروض، بالتعرض إلى: أهم الوثائق اللازمة عند طلب القرض، مراحل دراسة الملف، طرق تقييم الأخطار، وكذا الوقاية منها....

لذلك، ستنقسم الدراسة إلى جزئين رئيسيين وهما : طريقة وأدوات الدراسة، تحليل النتائج ومناقشتها، في المبحثين الأول والثاني على التوالي

المبحث الأول: تقديم بنك الوطني الجزائري

المطلب الأول:نشأة البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 173/66في 13جوان 1966برأس مال قدره 20مليون دينار، لكي يحل محل قرض التعمير الجزائري التونسي والقرض الصناعي والتجاري والبنك الوطني للتجارة والصناعة الافريقية، بنك باريس والأراضي المنخفضة وهذا في اطار تأميم البنوك الاجنبية في الجزائر المستقلة،ويعتبر هذا البنك أداة استراتيجية للتخطيط المالي وقد أنشأ هذا البنك لتلبية الاحتياجات المالية للنظام الاشتراكي سابقا ومقره الرئيسي الجزائر العاصمة ويجوز له حسب المادة الاولى من قانون تأسيسه فتح فروعا عديدة ووكالات على مستوى التراب الوطني حيث كان يملك 53وحدة سنة 1966ثم 80وحدة سنة 1068ثم أصبحت 110وحدة سنة ،1985وفي سنة 2003أصبح عدد وكالاتها 185وكالة على المستوى الوطني.

وفي إطار إعادة الهيكلة للنظام المصرفي الجزائري انبثق عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة ،1982وبلغ عدد المستخدمين في البنك الوطني الجزائري سنة 1966حوالي 476عاملا، أما سنة1985أصبح حوالي 3307ألف عاملا، و خلال الفترة بين 1993و 1997أصبح عدد العمال ما يقارب 5703عاملا ،أما عدد الحسابات المفتوحة فقد بلغ 37الف حساب سنة 1966ليصل سنة 1984إلى 205ألف حساب، أما رأس ماله فبلغ 04مليار دينار جزائري سنة 1989أما سنة 1996فقد بلغ 08مليار دينار جزائري ليبلغ هذا الاخير في سنة 2004الى 14مليار و 600مليون دينار جزائري.

ونظرا للإقبال المتزايد على هذا البنك أدى ذلك الى تحسين خدماته المصرفية مثل إدخال الإعلام الآلي منذ سنة 1976بهدف رفع وزيادة فعاليته ،أما في سنة 1984فقد تم إدخال أجهزة أكثر كفاءة في هذا الميدان، ولقد كان لهذا التطور المدهش عدة عوامل إيجابية أهمها:

- نظام اللامركزية الذي طبقه على جميع هياكله.

- التطور التوسعي والكمي لخدماته واستعانته على إدخال الحاسوب الإلكتروني كأداة للتسيير في جميع فروعه ،كما يعتبر البنك الأول الذي تحصل على رخصة الممارسة البنكية من طرف النقد والقرض وهذا لاستيفائه على شروط البنكية المرافقة لقانون رقم 10/90.

المطلب الثاني:وظائف ومهام البنك الوطني الجزائري

يملك البنك الوطني الجزائري إمكانيات مادية وبشرية تساعد في المساهمة بصفة عامة في تنمية الاقتصاد الوطني، و في هذا الإطار أوكلت له مهام تتلخص في:

-تمويل جميع العمليات البنكية ؛

-منح القروض و السلفيات بجميع اشكالها ؛

-منح الائتمان الزراعي والرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي وذلك الى غاية 1982تاريخ تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.Rالذي تولى هذه المهمة ؛

-المساهمة في تنمية الجماعات المحلية تنمية اقتصادية واجتماعية وفقا لسياسة الحكومة ؛

-تنمية عمليات الاستثمار وكل العمليات التي لها صلة بالقروض؛

-تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان قصير ومتوسط الأجل وفقا للأسس البنكية التقليدية بشأن المخاطر وضمانات القروض (تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف ،التسليف على البضائع ،الخصم ،الاعتماد المستندي)

-منح الائتمان للمؤسسات الصناعية الخاصة والعامة ؛

-يقوم البنك الوطني الجزائري بالمساهمة في رأس مال عدد من البنوك الاجنبية وهذا يدخل في اطار التجارة الخارجية ؛

-يقوم بدور المراقبة في كيفية توزيع الأرباح المحققة داخل المؤسسات وفقا للقوانين التي تخضع لها ؛

-يقوم بعملية التأكد من صحة التحويلات المالية التي تقوم بها المؤسسات؛

-خصم الأوراق التجارية في ميدان التشييد (الإسكان)؛

-تقديم المساعدات للدولة والهيئات العمومية وفقا لضمانات معينة؛

المطلب الثالث: التعريف بالوكالة BNA وهيكلها التنظيمي:

أولا : لمحة حول البنك الوطني الجزائري

نظرا للمكانة التي يتمتع بها البنك الوطني الجزائري ،وباعتباره اكبر البنوك التجارية في النظام المصرفي الجزائري ،حيث أنه عبارة عن شبكة من الوكالات التي تقوم باستقبال وتلبية رغبات الزبائن، حيث منذ تأسيسه وضع لنفسه هدف انشاء وكالات تكون بمستوى بنك وطني ودولي وتم بذل جهد كبير من أجل تنمية هذه الشبكة، ولهذا سنقوم بدراسة بسيطة من أجل التعرف على البنك الوطني الأم قبل التطرق لإحدى وكالات هذا البنك، وسنوضح ذلك في هيكلها التنظيمي التالي:

الشكل رقم 5:هيكل التنظيمي العام للبنك الوطني الجزائري

Structures Hiérarchique et Fonctionnelle de la Banque

Elles sont représentées a travers l'organigramme générale de la BNA ci-après

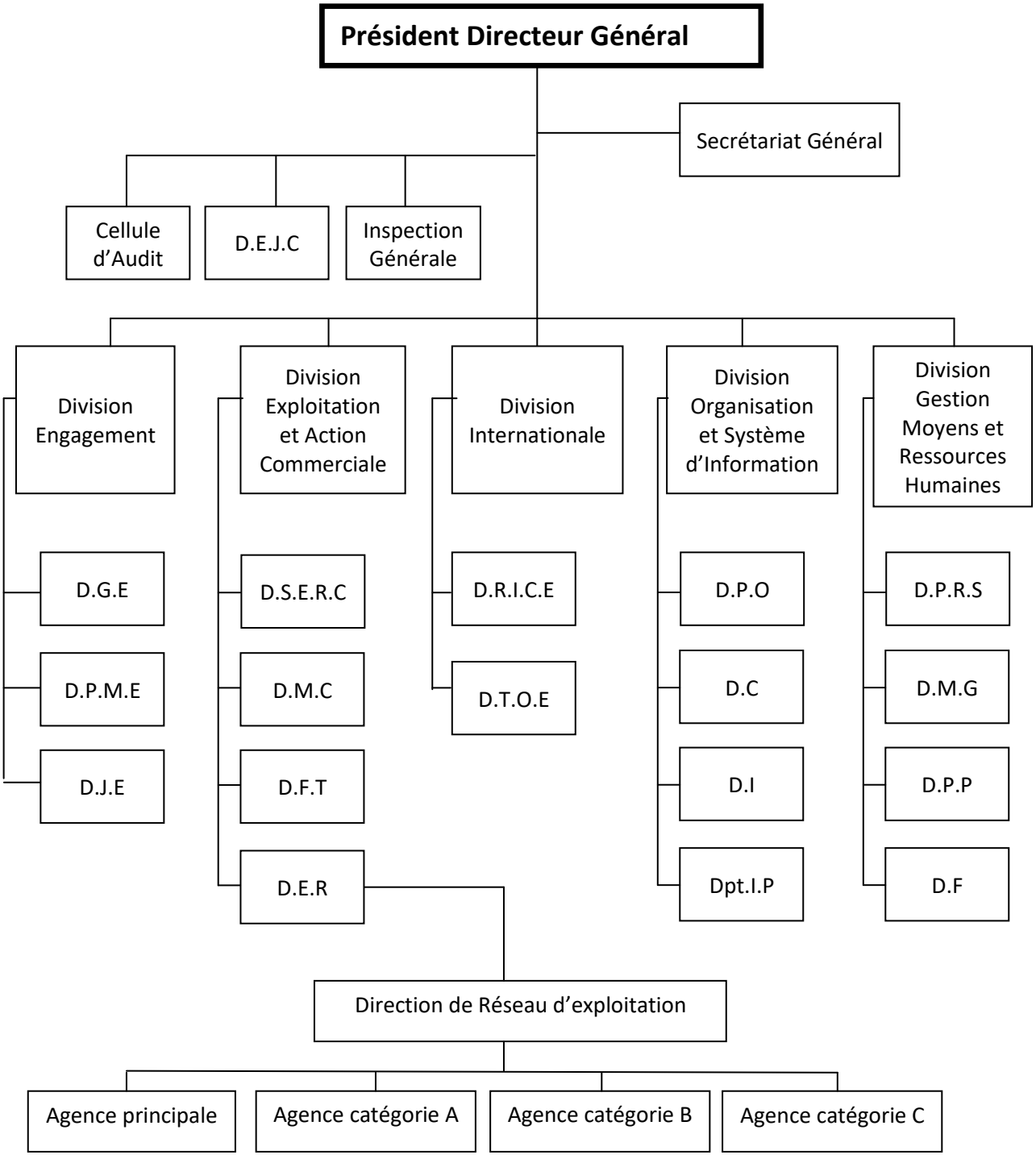

Mise a jour en décembre 1997

المصدر: من إعداد الباحثينبناءا على البيانات المقدمة من البنك.

ثانيا : التعريف بالوكالة BNA

تعتبر وكالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة من والوكالات التابعة للمديرية الجهوية بمستغانمحيث أنشأت الوكالة 01 جانفي 1982 ، مقرها بجانب اذاعة سعيدة.

تقوم وكالة سعيدة بممارسة أعمالها وفقا للهيكل التنظيمي المخطط بالشكل الموالي، وهذا الهيكل يبين مختلف الأنشطة بحيث يجزئها الى أقسام صغيرة و التي تتفرع ،وبواسطتها توضح الهدف النهائي للبنك والشيء الملاحظ على هذا الهيكل هو تمركز المسؤولية على عاتق المدير الذي يأتي في قمة الهرم ثم رؤساء الفروع ثم المداولون (الأعوان) وسنوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 6:هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري سعيدة

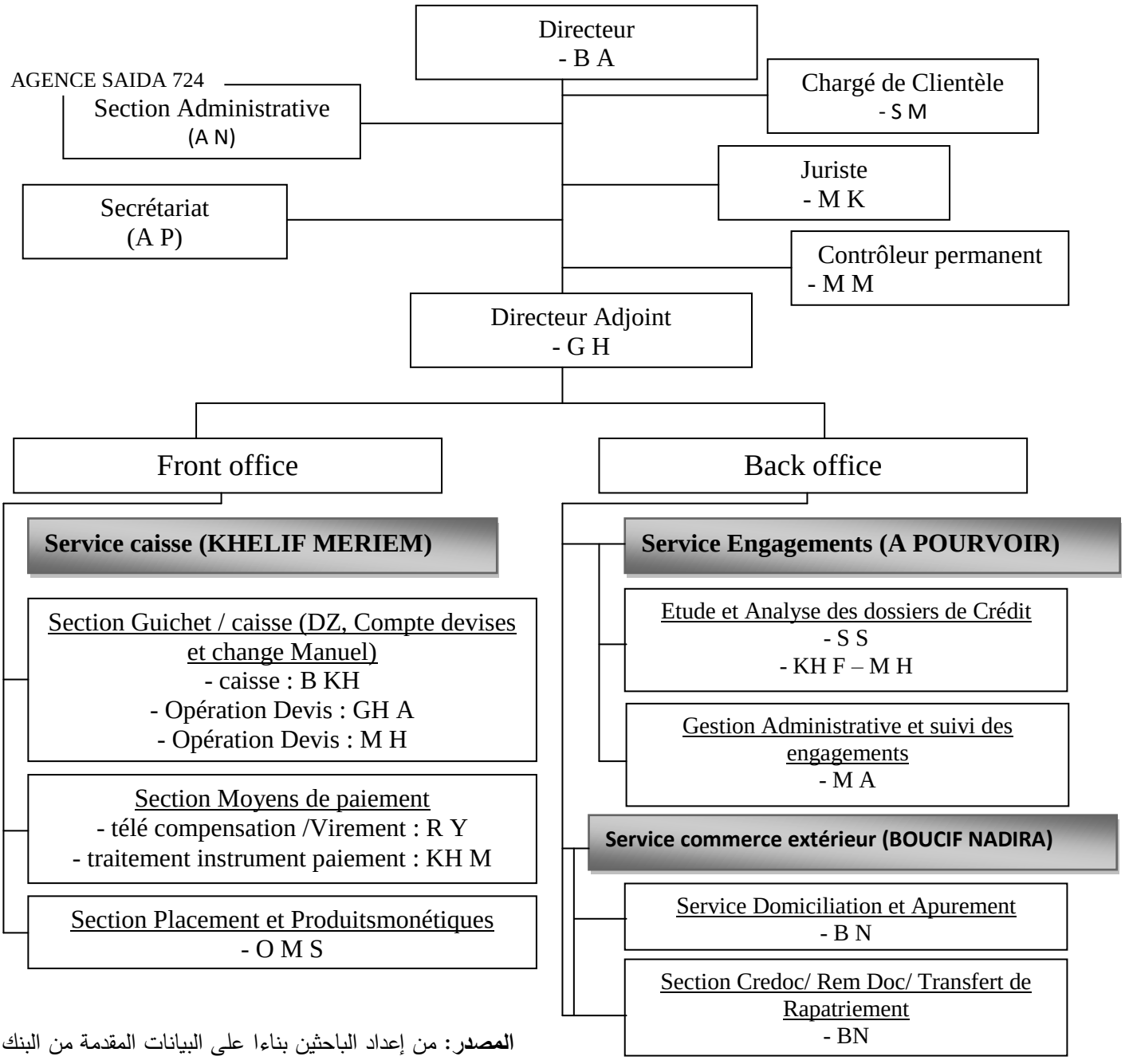

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على البيانات المقدمة من البنك

المبحث الثاني: طريقة وأداة اتخاذ قرار تمويل المرض:

تتطرق إلى معاينة الكينية والاخوات المستعملة في دراسة حالة طلب قرض من بنك التنمية المحلية في وكالة ورقلة، أولا دراسة القروض في الحالة العامة، تم تطبيقها على حالة طلب قرض من المؤسسة (X).

المطلب الأول: الأسس التي يعتمد عليها بنك الوطني الجزائري في دراسة ملفات طلب القروض

هذه الحالة المعدة للدراسة، تتعلق بمؤسسة منظمة في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)، مختصة في صناعة المواد الغذائية، تقدمت بطلب كتابي إلى وكالة بنك الوطني الجزائري بسعيدة رقم: 182 بتاريخ : 2015/ 01 / 20 . وهذا للحصول على قرض التغطية احتياجاتها الخاصة بالاستغلال خلال سنة 2015- علما بأن المؤسسة أرفقت بالطلب الوثائق التالية :

- الميزانيات المحاسبية للسنوات الثلة الأخيرة وكذا جداول حسابات النتائج.
- مؤشرات على المؤسسة.

أ- مكونات الملف:

بمجرد تقديم طلب الغرض من طرف الزبون، يشرح البنك في تكوين ملف خاص به، ويتضمن الوثائق التالية :

- طلب خطي(يتضمن المعلومات التالية : طبيعة القرض، قيمته، مته، وموضوعه).
- نسخة مطابقة للأصل من السجل التجاري
- الملف الضريبي
- عن الملكية أو عقد التزام-
- شهادة من ال CNAS" (تثبيت وضعية الزبون تجاه الضمان الاجتماعي)
- الميزانيات المحاسبية، وجداول حسابات النتائج للسنوات الثلة الأخيرة (أو الميزانيات حسابات النتائج النعيرية بالنسبة للمؤسسات حديثة النشأة)
- فواتير شكلية، من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- وثيقة تعكس المبيعات التقديرية.
- وضعية الزبون تجاه البنوك الأخر-
- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع

ب- دراسة الملف

1- تقديم المؤسسة (X) الطالبة للقرض*:

- شكلها القانوني : شركة ذات مسؤولية محدودة.
- القطاع : مؤسسة خاصة.
- نشاطاتها : إنتاج المواد الغذائية.
- مقرها : مدينة سعيدة.

2- القروض المطلوبة:

- سحب على المكشوف المبلغ: . 000 . 000 , 000 10دج
- تنسيقات على المخزون المبلغ. 000 . 000 , 000 15دج

3- مدة القرض: سنة.

4- الغرض من القرض:

المؤسسة طلبت الفرص التسهيل وضعية الخزينة، من أجل أن تتمكن من مواجهة طلبات أصحاب الأوراق التجارية عن تاريخ استحقاقها وكتاب تعويضا لرأس المال العاملة بالإضافة إلى تقع مصاريف التسيير الجارية (مرئيات وأجور العمال في نهاية الشهر).

وفيما يلي الميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2013 -2014 – 2015:

*عملا بالسر المهنيً المتعلق بالمّيدان البنكّي، كما نصت علّيه المادة 169من القانون90-10 المتعلق بالنقد والقرض، فإننا سنستبدل تسمية المؤسسة طالبة القرض بالرمز (x) وهذا خلال الدراسة.

الجدول رقم 06 :

الميزانيات المالية المختصرة لممؤسسة (×) للفترة (2013-2015)الوحدة1000 : دج

الأصول	2013	2014	2015	الخصوم	2013	2014	2015
الأصول الثابتة	46606	47175	68873	الاموال الدائمة	46704	46001	56384
الأصول المتداول	75283	55457	57180	الاموال الخاصة	38923	46001	41065
المخزونات	31573	42805	25962	نتائج رهن التخصيص	19611	28923	7078
قيم قابلة للتحقيق	31688	(8020)	18251	ارباح الدورة	9312	7078	1914
المتاحات	12022	20672	12967	ديون طويلة الاجل	7781	-	15319
				ديون قصيرة الاجل	77185	56631	69669
المجموع	**123888**	**102632**	**126053**	المجموع	**123889**	**102632**	**126053**

المصدر: من إعداد الباحثينبناءا علىبيانات طلب القرض.

ثانيا: دراسة طلب القرض:

إن دارسة هذا النوع من القروض، تتم على مستوى الوكالة البنكية عن طريق عون مكلف بالدراسات، يقوم بدراسة ملف القرض المطلوب، ثم يحيله مع نتائج الدراسة إلى مدير الوكالة لفحصه، مراجعته، واتخاذ القرار بشأنه. وعليه فدراسة طلب القرض تمر بمرحلتين:

المرحلة الأولى : ويقوم بها المكلف بالدراسات وتشمل على:

1- الزيارة الميدانية: لمؤسسة طالبة القرض، والتي ينبغي أن تتوج بمحضر بغية التأكد من صحة البيانات الواردة إليها في ملف القرض. فبعد المعاينة الميدانية لمؤسسة (×) تبين أنها تحتوي على تجهيزات جيدة ومستغلة أحسن استغلال كما أنها تتمتع بصيانة دورية ومنتظمة.

2- دراسة السوق : ان منتجات المؤسسة استهلاكية موجية قضية حاجات السوق المطية، أما عن التموين، فالمؤسسة لديها مصادر خارجية تتصل معنا من المنتجات الفالية .

3- دراسة وضعية المؤسسة تجاه البنك والمؤسسات المالية الأخرى : المؤسسة (X) ذات علاقة عريقة مع البنك (BNA)، ترجع إلى سنة 2001، ومن ثم فهي تعتبر متعاملا رئيسيا الشيء الذي من البنك من معرفة وضحيتها الحقيقة، من حيث نشاطها أو من حيث صحتها المالية، كما تسجل أن وضعية المؤسسة مسواة تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من حوادث العمل ، أما تجاه مصلحة الضرائب فيبقي عليها مبلغ : 156000 دج (المؤسسة مدينة)[1].

4- دراسة إمكانيات المؤسسة :

- المؤسسة (X) تتوفر على عمال ذوي خبرة طويلة ويتمتعون باستقرار على مستوى مناصب شغلهم.
- المؤسسة (X) تتوفر على تجهيزات جيدة تسمح لها بمزاولة نشاطها بشكل عادي.

كل تلك العوامل تؤثر على قدرة البنك على التنبؤ بمستقبل الوضعية الحقيقية للمؤسسة (X).

المرحلة الثانية : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة :

انطلاقا من الوثائق المالية والمحاسبية المؤسسة (X) الواردة إلى مصالح الوكالة البنكية، قام المكلف بالدراسات بإعداد الميزانيات المالية وتحليلها، وحساب بعض المؤشرات والنسب المائية التي تبين التوازن المالي للمؤسسة، وكذا قدرتها على التسديد والتمويل الذاتي لنشاطها.

[1] حسب وثائق الملف.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

1-رأس المال العامل:

الجدول رقم 07 :

حساب رأس المال العامل لمؤسسة (×) **الوحدة1000 : دج**

البيان / السنة	2013	2014	2015
اموال دائمة (1)	46704	46001	56384
أصول ثابتة (2)	48605	47175	68873
ر.م.ع = (1)-(2)	(1901)	(1174)	(12489)

المصدر: من إعداد الطالبين، بناءا على البيانات المقدمة إلى البنك.

نلاحظ أن رأس المال العامل خلال السنوات الثلاثة سالب، وهذا ما يعبر على أن المؤسسة لا تتمتع بهامش أمان والمتمثل في عجز التمويل الدائم.

2 -الاحتياج في رأس المال العامل:

الجدول رقم 8 :

حساب الاحتياج في رأس المال العامل المؤسسة (×) **الوحدة1000 : دج**

البيان / السنة	2013	2014	2015
قيم استغلال (1)	31573	42805	25962
قيم قابلة للتحقيق (2)	31688	(8020)	18251
ديون قصيرة الأجل (3)	77185	56631	69669
إ.ر.ع =(1)+(2)-(3)	(13924)	(21846)	(25456)

المصدر :نفس المرجع السابق

من الملاحظ أن احتياجات رأس المال العام سالبة خلال السنوات الثلاثة، وهذا ما يدل رياضيا على أن موارد الاستغلال لا تغطي الديون قصيرة الاجل.

3 –الخزينة:

الجدول رقم9:

حساب الخزينة المؤسسة (×) **الوحدة: 1000 دج**

السنة / البيان	2013	2014	2015
رأس المال العامل (1)	46704	46001	56384
الاحتياج رأس المال العامل (2)	48605	47175	68873
الخزينة = (1)– (2)	(1901)	(1174)	(12489)

المصدر:نفس المرجع السابق.

إن تذبذب الخزينة يؤول إلى التغير في احتياج رأس المال العامل، ورأس المال العامل، وكذلك التغير في نشاط المؤسسة.

التحليل بواسطة النسب المالية:

1 –نسب الهيكلة (الوضعية):

- **نسبة التمويل الدائم:**

الجدول رقم 10 :

حساب نسبة التمويل الدائم للمؤسسة (×) **الوحدة1000 : دج**

السنة / البيان	2013	2014	2015
اموال دائمة (1)	46704	46001	56384
أصول ثابتة (2)	48605	47175	68873
نسبة التمويل الدائم = (1) /(2)	0.96	0.97	0.81

المصدر:نفس المرجع السابق.

■**نسبة التمويل الخارجي (قابلية السداد):**

الجدول رقم 11 :

حساب نسبة قابلية السداد للمؤسسة (×) **الوحدة1000 : دج**

البيان / السنة	2013	2014	2015
مجموع الديون(1)	84966	56631	84988
مجموع الأصول (2)	123889	102632	126053
القابلية للسداد = (1) / (2)	0.58	0.55	0.67

المصدر :نفس المرجع السابق.

■**نسبة الاستقلالية المالية:**

الجدول رقم 12 :

حساب نسبة الاستقلالية المالية لمؤسسة (×) **الوحدة1000 : دج**

البيان / السنة	2013	2014	2015
الأموال الخاصة(1)	38923	46001	41065
الديون(2)	84966	56631	84988
الاستقلالية المالية= (1) / (2)	0.45	0.81	0.48

المصدر:نفس المرجع السابق.

2-نسب السيولة:

■**نسبة السيولة العامة:**

الجدول رقم 13 :

حساب نسبة السيولة العامة لمؤسسة (×) **الوحدة1000 :دج**

البيان / السنة	2013	2014	2015
الأصول المتداولة(1)	75283	55457	57180
ديون قصيرة الأجل(2)	77185	56631	69669
السيولة العامة= (1) / (2)	0.97	0.97	0.82

المصدر:نفس المرجع السابق.

▪نسبة السيولة الفورية:

الجدول رقم 14 :

حساب نسبة السيولة الفورية لمؤسسة (×) **الوحدة1000 : دج**

البيان / السنة	2013	2014	2015
المتاحات(1)	12022	20672	12967
ديون قصيرة الأجل(2)	77185	56631	69669
السيولة الفورية= (1) / (2)	0.15	0.36	0.18

المصدر :نفس المرجع السابق.

3-**نسب المردودية:**

▪نسبة المردودية المالية:

الجدول رقم15 :

حساب نسبة المردودية المالية لمؤسسة (×) **الوحدة1000 : دج**

البيان / السنة	2013	2014	2015
النتيجة الصافية(1)	16128	14128	1914
الأموال الخاصة(2)	38923	46001	54470
المردودية المالية= (1) / (2)	0.29	0.30	0.035

المصدر :نفس المرجع السابق.

▪نسبة المردودية الاقتصادية:

الجدول رقم 16 :

حساب نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة (×) **الوحدة1000 : دج**

البيان / السنة	2013	2014	2015
نتيجة الاستغلال(1)		14128	2064
الديون(2)		63709	884988
الأموال الخاصة (3)		46001	54470
المردودية الاقتصادية = (1)/((2)+(3))		0.13	0.014

المصدر :نفس المرجع السابق.

3-نسب النشاط:

- **معدل دوران المخزون:**

الجدول رقم 17 :

حساب نسبة دوران المخزون لمؤسسة (×) **الوحدة1000 : دج**

السنة / البيان	2013	2014	2015
رقم الأعمال(1)	126200	167817	186231
متوسط المخزون(2)	31573	42805	25962
دوران المخزون= (1) / (2)	3.99	3.92	7.17

المصدر :نفس المرجع السابق.

دراسة الضمانات وتحميل المخاطر:

إن الضمانات المقدمة (آلات المصنع، فواتير مختلفة) جيدة وكافية لتغطية حجم القروض، فضلا عن كون المؤسسة متعاملا أساسيا مع البنك، وأن لديها قدرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة، وليست لديها سوابق عدم الوفاء، بالإضافة إلى كون القرض لفترة قصيرة من الزمن، أي لتمويل الاستغلال، وكل هذا من شأنه أف يحد من المخاطر البنكية.

المطلب الثالث: تحليل النتائج

سنقوم بعرض محصلة نتائج النسب المالية وتحليلها، من اجل وضوح الرؤية في شأن اتخاذ قرار منح القرض للمؤسسة الطالبة أم لا.

الجدول رقم18 :

ملخص النسب المالية للسنوات الثلاث 2013، 2014 و 2015الوحدة 100%

السنة / البيان	2013	2014	2015
التمويل الدائم	0.57	0.97	0.81
الاستقلالية المالية	0.45	0.81	0.48
القابلية للسداد	0.58	0.55	0.67
السيولة العامة	0.97	0.97	0.82
السيولة الفورية	0.15	0.36	0.18
المردودية المالية	0.29	0.30	0.03
المردودية الاقتصادية	0.13	0.13	0.014
دوران المخزون	3.99 – 91 يوم	3.92 – 93 يوم	7.17 – 51 يوم

المصدر :من إعداد الباحثين.

أولا: تحليل نتائج مؤشرات التوازن المالي:

رأس المال العامل: خلال السنوات الثلاث (2013، 2014 و2015) كان هذا المؤشر سالب بمقدار 1901، 1174 و12489 الف دج على التوالي، ما يعني أن الأموال الدائمة لم تغطي الاستثمارات الصافية (الأصول الثابتة)، أي أن المؤسسة تعاني من عجز مالي على المدى الطويل ويبقى عليها استدراك الأمر، إما برفع رأسمالها أو الحصول على ديون طويلة على الاقل بمقدار العجز، إلا أن هذا العجز ليس بالعجز الكبير.

كما نلاحظ أف الأصول المتداولة والتي يمكن تسيلها لا تغطي الديون قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة تعاني من عجز مالي على المدى القصير قدر مثلا سنة 2013 بـ 1901 دج.

الاحتياج في رأسمال العامل : ان الاحتياج في رأسمال الإجمالي سالب بمقدار 25456 ألف دج في سنة 2015، ونفس الشي بالنسبة لستتي 2013و2014 ، أي أن المؤسسة لديها من المخزون ما يكفي وكذلك تمنح آجال للعملاء أقل من آجالها مع مورديها، لهذا نلاحظ أنه الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي سالب وهي وضعية جيدة بالنسبة للمؤسسة ودليل على نجاعة دورة الاستغلال المؤسسة.

الخزينة: إن مؤشر الخزينة موجب علي مدار السنوات الثلاث أي أن السيولة المحققة من خلال دورة الاستغلال أكبر من العجز الموجود في رأسمال العامل، وبما أن الاحتياج في رأس المال العامل سالب خلال سنوات الدراسة معناه أنه يحقق سيولة للخزينة أكبر من العجز في السيولة الموجود في رأس المال العامل ولهذا ظهرت الخزينة موجبة بمقدار الفرق بينهما 12023، 20672، 12967 ألف دج للسنوات 2013-2014- 2015 على التوالي.

إلا أن هذه الخزينة في خزينة مؤقتة ناتجة عن السيولة المحققة في دورة الاستغلال التي هي دورة قصيرة الأجل.

ثانيا: تحليل النسب المالية :

1. **التمويل الدائم:** هذه النسبة أكل من الواحد ما يعني أن المؤسسة (X) لا تتمتع بهامش أمان كبير يسمح لها بمتابعة نشاطها بكل أريحية.
2. **الاستقلالية المالية:** هذه النسبة من المفروض أنها لا تقل عن 0,66، لكن المؤسسة (x) لم تجاوز هذه النسبة سوى في دورة سنة 2014 – 0,81، مقارنة بسنتي 2013، 2015 ب 0,45، 0,48 على التوالي، مما يدل على أنها لا تتمتع باستقالية مالية مطمئنة، ولا تستطيع مواجهة ديونها بأموالها الخاصة فقط.
3. **القابلية للسداد** : هذه النسبة تشير إلى عجز في التمويل الخارجي، بما أن معدلات كل السنوات أكبر من 0,5 أي أن مجموع الديون لا يكفيه نصف قيمة الأصول لتغطيته.
4. **السيولة العامة** : قاربت هذه النسبة الواحد في سنوات الدراسة، وما تعنيه هذه القيم أن الأصول المتداولة للمؤسسة (X) تكاد تصل إلى المستوى المطلوب لتغطية الديون قصيرة الأجل في حالة ما إظطرت المؤسسة إلى تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة.
5. **سيولة الفورية:** أن النسب المتحصل عليها لا تعكس حالة جيدة للقيم الجاهزة من أصول المؤسسة مقارنة بديونها قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة إذا أرادت الحصول على سيولة فورية فلن تحصل حتى 50% من قيمة ديونها قصيرة.
6. **مردودية المالية:** تدل هذه النسبة على أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على أموالها الخاصة بنسبة كبيرة في تسيير شؤونها المالية.
7. **المردودية الاقتصادية:** نسبتها ضعيفة جدا وهو ما يشير الى خطر كبير يترصد المؤسسة، سببه الإستراتيجية الخاطئة في استعمال الأموال الدائمة.
8. **دوران المخزون:** النسبة متذبذبة من سنة لأخرى، ومع ذلك في سنة 2015 تعتبر جيدة مقارنة بالسنوات المسابقة.

وأخيرا، يمكن القول أن المؤسسة تتمتع بسياسة مالية سيئة ونتائجها متذبذبة، لكن ضماناتها كافية لتغطية القرض المطلوب ، وعليه منحها القرض المطلوب من شأنه أن يخف عليها العبء مقابل خطر كبير للبنك.

ثالثا: القرار النهائي (قرار البنك) :

ان بنك الوطني الجزائري، راعى العوامل الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسة وكان رده كما يلي:

في المؤسسة طالبة القرض، تعتبر زبونا تقليديا للبنك ، تتوفر على وسائل إنتاج مهمة، غير أنها تعاني من مصاعب مالية ناتجة عن الآجال الممنوحة للزبائن – رضوخا لواقع المنافسة–.

وللتخفيف من عبء خزينة المؤسسة، وتجنبا لإعاقة نشاطها، وهذا للسماح لها بمواجهة احتياجات دورة الاستغلال، ومن أجل توخي الحيطة والحذر، للتمكن من خطر عدم التسديد تقرر ما يلي:

1. منحها سحبا على المكشوف بقيمة 10 000 000 دج، يسدد في مدة سنة أي قبل، وطريقة التسديد ثلاثية.
2. منحها تسبيقات على الفواتير بقيمة 15 000 000دج، تسدد في مدة سنة أي قبل ، وطريقة الشديد ثلاثية.

الخلاصة:

على ضوء الدراسة التطبيقية التي خصت بنك الوطني الجزائري ، ومن خلال فحص كيفية دراسة لملفات القروض (قروض الاستغلال) تصديا لخطر عدم التسديد، يتضح ما يلي:

- غياب سياسة مكتوبة أو عمى الأقل واضحة في عملية الإقراض.
- عدم الاستعمال كل المعايير اللازمة لدراسة ملفات القروض.
- الاكتفاء بعدد محدود من النسب المالية في التحليل المالي، مع عدم التركيز على:

أ- تحليل السيولة Liquidité في القروض قصيرة الأجل.

ب- عدم توافر نظام كفء وفعال لمعلومات القروض.

الخاتمة العامة

من خلال الدراسية لموضوع إدارة المخاطر البنكية في البنوك التقليدية تم التوصل إلى ما يلي:

I. الخلاصة العامة:

إن المخاطر أمر ملازم للعمل المصرفي، نظرا لطبيعة عمله منذ البداية، كما أن التطورات العالمية المستجدة في هذا العمل تضيف المزيد إلى هذه المخاطر، من حيث المقدار والنوع، الأمر الذي فرض على إدارات البنوك إعطاء مسألة المخاطر العناية التي تستحقها لتبقى هذه ضمن الحدود القابلة للسيطرة عليها، وإلا أدت إلى تهديد وجودها.

فتفادي المخاطر كليا مستحيل التحقق بل إن ضرورة البعد عن المخاطر غير المحسوبة والقبول بما هو محدوب منها، هو تحقيق الغايات البنوك.

وإدارة المخاطر مع غيرها من الإدارات في البنوك بشكل عام لا تؤدي دورها بشكل فاعل ما لم يكن هنالك نظام رقابي داخلي سليم.

ورغم الإمكانيات والوسائل والأساليب الحديثة التي تستخدمها البنوك التقليدية في إدارة المخاطر والتحوط منها إلا أنها أكثر عرضة للمخاطر.

وقد أدخل بنك الجزائر مجموعة من التغييرات في القوانين المنظمة الإدارة البنوك وهذا | محاولة منه لرفع مستوى أداء البنوك الجزائري وكذا الاستفادة ما أمكن من مقررات لجنة بازل الهادفة إلى حماية البنوك من المخاطر.

II. نتائج البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنتها مختلف فصول البحث، تم التوصل إلى النتائج الأتية:

1. نتائج نظرية:

- إن المخاطرة لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء

– وجود عوامل زادت من تفاقم المخاطر وظهور الأزمات وإفلاس العديد من البنوك التقليدية.

– إن إدارة المخاطر هي ضرورة الإنجاح البنوك و استمرارية عملها.

– البنوك التقليدية تعتمد على وسائل للتغطية هي تحمل في حقيقتها مخاطر شديدة الخطورة.

– الاستعمال العشوائي و المفرط لأساليب التغطية من مشتقات مالية وتوريق أدى إلى بروز الأزمة المالية الدولية.

– البنوك المركزية لها دور كبير في التقليل من المخاطر من خلال أساليبها الرقابية على البنوك والتنظيمات التي تفرضها عليها.

– إن لجنة بازل دعمت دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج إدارة المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

2. نتائج تطبيقية:

– البنوك الجزائري مازالت تعتمد على القواعد والنظم الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي في تقييم المخاطر المصرفية.

– افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر.

– البنوك الجزائرية تمنح قروض لكن بالمقابل لا توجد مراقبة لهذه القروض.

– البنوك الجزائرية لا تستثمر في الأوراق المالية وهذا لعدم وجود سوق مالي نشط و افتقارها للخبرة في هذا المجال مما يعرضها لمخاطر ائتمانية كبيرة.

– لا توجد إدارة خاصة بالمخاطر في البنوك الجزائرية.

– إفلاس العديد من البنوك الجزائرية أو تم إلغاء اعتمادها وهذا عائد لعدم احترامها للنسب والقوانين التي يفرضها بنك الجزائر أو سرقة وتهريب الأموال من طرف المسؤولين على إدارة البنك.

– يعتمد بنك الوطني الجزائري على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات وعلى القوانين والنظم الاحترازية التي يفرضها بنك الجزائر.

– بنك الوطني الجزائري معرض أكثر للمخاطر الائتمانية ومخاطر رأس المال حيث انخفضت نسبة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وهو 8% في سنة 2013 لتصل إلى 5.68 %.

III. نتائج اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تتعرض البنوك التقليدية إلى مخاطر لكن الاختلاف يكمل في درجة المخاطرة لوجود الضمانات على القروض في البنوك التقليدية، وهي فرضية صحيحة وتم إثبات صحتها في الفصل الأول من البحث. حيث تعتمد البنوك التقليدية على درجة كبيرة على الضمانات المقدمة من العملاء عند منحهم للتسهيلات الائتمانية ولان الضمانات هي التغطية للمخاطر التي يمكن أن تحدث في حالة عدم تسديد القروض..

الفرضية الثانية: تستخدم البنوك التقليدية وسائل لإدارة المخاطر خاصة الوسائل والتقنيات الحديثة كالمشتقات المالية بهدف تخفيف آثار المخاطر، هذه الفرضية صحيحة في أنها تحقق عوائد وتخفف من آثار المخاطر ولكن الاستعمال المفرط والعشوائي لها بسبب مخاطر أشد خطورة من المخاطر التي أنشأة لتغطيتها.

IV. التوصيات:

- ✓ على البنوك التقليدية والإسلامية تبني إستراتيجية مصرفية شاملة، تعمل على تنظيم المكاسب من خلال الانفتاح على الأسواق المالية، ورفع الكفاءة عبر الاحتكاك بالبنوك الأجنبية على الساحة المصرفية المحلية والعالمية، والتقليل من الخسائر المحتملة.
- ✓ على البنوك البحث أكثر على الجوانب الوقائية في إدارة المخاطر والتوجه نحو البنوك الشاملة للاستفادة من ميزة التنوع.
- ✓ ضرورة تطوير وتدعيم السوق المالي بما يسمح للبنوك التقليدية من توفير السيولة في الوقت المناسب، وإيجاد بدائل لاستثمار أموالها.
- ✓ على البنوك الجزائرية أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة
- ✓ وضع نظام رقابة داخلي فعال على مستوى البنوك الجزائرية وتطوير أساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى والمعايير الدولية.

- ✓ ضرورة تعزيز البنوك الجزائرية بإدارات خاصة بالمخاطر وليس ضمها مع إدارات أخرى.
- ✓ تنشيط بورصة الجزائر والاستفادة من خبرات الدول التي نجحت فيها هذه البورصات وذلك الإستثمار الفوائض المالية المكدسة في البنوك الجزائرية.
- ✓ ضرورة تكوين العنصر البشري وتثقيفه على تسيير البنوك وإدارة المخاطر بما يسمح لها في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر والتقليل ما أمكن من خطورتها.

V. آفاق البحث:

إن البحث في موضوع إدارة المخاطر البنكية لا يزال واسعة وجدير بالاهتمام والبحث، إذ تبقى الكثير من الموضوعات والنقاط التي يمكن أن تكون بمثابة إشكاليات البحوث جديدة، نذكر منها:

- ✓ تفعيل الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية.
- ✓ أفاق تطبيق مقررات بازل في البنوك الجزائرية.

قائمة المصادر المراجع

1. كارين أ. هورشر : أساسيات ادارة المخاطر المالية ، تعريب: د. عطا الله وارد خليل، د.محمد عبد الفتاح العشماوي، مكتبة الحرية لنشر و التوزيع، القاهرة, 2008 ، ص؛
2. د.وجدي حامد حجازي، القروض المصرفية ، دار التعليم الجامعي لنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2014 ، ص؛
3. د.وهيب الراوي ، ادارة المخاطر المالية، دار المسيرة لنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2009 ، ص؛
4. شعبان فرج، العمليات المصرفية و ادارة المخاطر ، دروس في المالية و البنوك ،كلية الاقتصاد ، جامعة البويرة ،2001، ص؛
5. عبد الله مور الدين ، ادارة المخاطر في البنوك التجارية على ضوء مقررات بازل، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ، جامعة تلمسان، 2017/2016، ص؛
6. طالب نريمان ، رومان خديجة ، ادارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 3 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية , تخصص مالية بنوك، 2014/2013 ، ص؛
7. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية (مؤسسات، أوراق، بورصات)، دار الشروق، عمان، 2005، ص: 127،128
8. د سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص 289 .
9. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص141.
10. "معيار كفاية رأس المال في إطار إجتماع لجنة بازل المنعقد في،2002/07/10"النشرة الإقتصادية، العدد 03،المجلد 35 ، 2002،القاهرة، ص:43.

11. مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل IIIعلى النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي من أيام 09-10سبتمبر ،2013 أسطنبول، تركيا.

12. بخرازيعدلفريدة،تقنياتوسياساتالتسييرالمصرفي، (الجزائر: ديوانالمطبوعاتالجامعية،الساحةالمركزية،بنعكنون 2000).

الميزانيات المالية المختصرة لممؤسسة (×) للفترة (2013-2015)الوحدة1000 : دج

الأصول	2013	2014	2015	الخصوم	2013	2014	2015
الأصول الثابتة	46606	47175	68873	الاموال الدائمة	46704	46001	56384
الأصول المتداول	75283	55457	57180	الاموال الخاصة	38923	46001	41065
المخزونات	31573	42805	25962	نتائج رهن التخصيص	19611	28923	7078
قيم قابلة للتحقيق	31688	(8020)	18251	ارباح الدورة	9312	7078	1914
المتاحات	12022	20672	12967	ديون طويلة الاجل	7781	-	15319
				ديون قصيرة الاجل	77185	56631	69669
المجموع	**123888**	**102632**	**126053**	المجموع	**123889**	**102632**	**126053**

الملخص

تعد الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي سواء داخل الميزانية أو خارجها، وتواجه البنوك و غيرها من المؤسسات المالية مناقة من الأسواق المالية، هذا إلى جانب تغير اتجاهات العملاء والشركات في مدى اعتمادها بشكل أساسي على البنوك و غيرها من المؤسسات المالية كمصدر للتمويل من ناحية، ومن ناحية أخرى تغير توجهات البنوك ذاتها نحو تكوين هيكل أصول أكثر ربحية وخلق أسواق جديدة تحقق عن طريقها المزيد من العائدات، كل ذلك يقضي بضرورة تبني أليات مالية وتوجهات للاستثمار تستلزم بدورها ضرورة تحليل المخاطر والاهتمام بإدارتها.

لذا كان لزاما على البنوك التقليدية البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل منها من خلال إدارة هذه المخاطر داخل البنوك، وبما أن البنوك تعمل تحت مظلة البنك المركزي فهذا الأخير مسؤول عن سلامة النظام المصرفي للدولة. فبوضعه للقوانين والقواعد الاحترازية هو بذلك يراقبها ويعطيها فرصة للتغطية من المخاطر المستقبلية غير المتوقعة، وعلى المستوى الدولي الأخذ بمقررات لجنة بازل الإدارة المخاطر البنكية.

فالبنوك الجزائرية مطالبة اليوم بتطوير أساليب قياسها للمخاطر وإدخال المفاهيم و الوسائل الحديثة و الإدارة المخاطر، و عليها كذلك أن تدرج إدارة المخاطر في هياكلها التنظيمية والاستفادة ما أمكن من التوصيات التي خرجت بها الجنة بازل 2 حول إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، إدارة المخاطر، قياس المخاطر، مخاطر المضاربة، لجنة بازل 1، لجنة بازل2. لجنة بازل 3،

Résumé:

Secteur bancaire est l'un des secteurs les plus vulnérables, et a observé l'augmentation de ces risques au cours des dernières années, en plus de la modification de la nature, et en particulier avec l'ensemble des développements dans le domaine de la banque, tant au sein et en dehors du budget, et les banques et autres institutions financières de la concurrence des marchés
financiers, ce par l'évolution des tendances en matière de clients et la mesure de l'adoption est essentielle pour les banques et autres institutions financières sont une source de financement, d'une part, d'autre part, les banques le même changement de direction vers la formation de la structure des actifs et la création de nouveaux marchés plus rentables, grâce à plus de revenus.
Tout cela exige la nécessité de l'adoption de mécanismes financiers et des orientations pour l'investissement, à son tour, exige la nécessité d'une analyse des risques et de gestion de l'attention.

Par conséquent, il incombe à les banques de recherche des voies et moyens pour s'en débarrasser ou de minimiser ces risques par la gestion dans les banques et les banques qui opèrent sous l'égide de la Banque centrale de ce dernier est responsable de la sécurité du système bancaire de l'Etat. Fbodah lois et des règles, des précautions et il est contrôlé afin de leur donner la possibilité
de couvrir le risque de futur inattendu, et au niveau international, l'introduction des décisions du Comité de Bâle, de la gestion des risques bancaires.

Les banques algériennes appel sur le développement de méthodes de mesure des risques et l'introduction de concepts et de méthodes modernes de gestion des risques, et il en outre d'inscrire la gestion des risques dans leurs structures d'organisation et de l'utilisation autant que possible des recommandations formulées par le Comité de Bâle sur la gestion des risques.

Mots-clés:

risque de liquidité, risque de taux d'intérêt, la gestion des risques, évaluation des risques, le Comité de Bâle 1, Comité de Bâle 2. le Comité de Bâle 3.